

منظمة
العمل
الدولية



التقرير السنوي للأردن

2024

موجز تنفيذي لبرنامج منظمة العمل
الدولية في المملكة الأردنية الهاشمية
ضمن إطار التعاون الإنمائي



التقرير السنوي للأردن 2024

موجز تنفيذي لبرنامج منظمة العمل
الدولية في المملكة الأردنية الهاشمية
ضمن إطار التعاون الإنمائي



آمال موافي

المنسقة القطرية لمنظمة
العمل الدولية في الأردن
والمستشارة الإقليمية
لسياسات التشغيل

كان العام 2024 خير مثال للمرونة والتكيف والتقدم في عالم العمل في الأردن. وفي خضم التحديات الإقليمية المستمرة، بما في ذلك عدم الاستقرار الاقتصادي، والآثار المستمرة لجائحة كورونا، وآثار تغير المناخ، والصراعات الإقليمية والتحولات السياسية، أظهر الأردن تصميمًا ملحوظًا على تعزيز مبادئ العدالة الاجتماعية والعمل اللائق للجميع. وتفتخر منظمة العمل الدولية بالوقوف إلى جانب الحكومة الأردنية والعمالة وأصحاب العمل والشركاء في التنمية، في التغلب على هذه التعقيدات واغتنام الفرص لتحقيق النمو الشامل والتنمية المستدامة.

ويجمع هذا التقرير، الجهود والإنجازات التي حققتها منظمة العمل الدولية في الأردن خلال العام 2024، ويسلط الضوء على مساهماتها في تحقيق رؤية التحديث الاقتصادي 2033، وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. إذ عملت المنظمة على استحداث فرص عمل لائقة، وتعزيز نظم الحماية الاجتماعية، وتعزيز المساواة بين الجنسين، ودعم حصول العمالة المهاجرة على عمل لائق، ودعم انتقال الأردن إلى الاقتصاد الأخضر عن طريق مجموعة من المبادرات. وقد استرشدت هذه الجهود المبدولة بمبادئ الحوار الاجتماعي والشمولية والاستدامة، بما يضمن عدم استثناء الفئات السكانية الأشد ضعفاً، بمن فيها النساء، والشباب، واللاجئون، والمهاجرون، والأشخاص ذوو الإعاقة، من الركب.

ولقد كان برنامج الاستثمار المكثف للعمالة التابع لمنظمة العمل الدولية حجر الزاوية في عملنا، حيث وفر آلاف الوظائف وحسّن البنية التحتية. ووسعت مبادراتنا للحماية الاجتماعية نطاق التغطية، لتشمل العمالة غير المنظمة والفئات الأشد ضعفاً، مما يضمن زيادة الاستفادة من منافع برامج الضمان الاجتماعي. ولقد أتاح عملنا مع العمالة المهاجرة الحصول على العمل اللائق، وعزز امتثال الأردن للاتفاقيات التجارية الأردنية، والذي بدوره عزز قدرته التنافسية على مستوى العالم. وبالتوازي مع ذلك، حققنا تحسّينات هائلة في تعزيز المساواة بين الجنسين وإدماج الأشخاص ذوو الإعاقة، وتمكين النساء، وتعزيز المشاركة الاقتصادية للمرأة في سوق العمل.

وبينما نفكر في الإنجازات التي حققناها في العام 2024، نستذكر أهمية التعاون والشراكة البناءة. إذ كان دعم الجهات المانحة، ونظرائنا الحكوميين، ومنظمات العمالة، وأصحاب العمل، والمجتمع المدني، أساسياً في دفع التقدم. ومع ذلك، لا تزال بعض التحديات قائمة، لا سيما في مجال معالجة العمل غير المنظم، وتعزيز المشاركة الاقتصادية للمرأة، وضمان الانتقال العادل إلى الاقتصاد الأخضر.

ويشهد هذا التقرير على قوة العمل الجماعي، والتأثير الملموس للعمل اللائق على الأفراد والمجتمعات والاقتصادات. وبينما نتطلع إلى المستقبل، تظل منظمة العمل الدولية ملتزمة بدعم الأردن في تحقيق أهدافه الإنمائية الوطنية، والنهوض بالعدالة الاجتماعية عن طريق العمل اللائق. معاً، يمكننا بناء مستقبل لا يُترك فيه أحد خلف الركب.

فهرس المحتوى

مقدمة	10
الجزء الأول: الإنجازات الرئيسية والمحطات البارزة	12
الجزء الثاني: النهوض بالعدالة الاجتماعية في الأردن في ظل الاضطرابات الإقليمية	18
الحماية الاجتماعية	20
برنامج الاستثمار المكثف للعمالة	22
المساواة بين الجنسين وعدم التمييز	26
العمل اللائق للعمالة المهاجرة	30
الاستجابة لأزمة اللجوء السوري	32
عمليات الانتقال العادل	34
إضاءة على المشاريع - المشروع الأول: "الشباب خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب في بلدان الجوار الجنوبي	36
إضاءة على المشاريع رقم 2: إدماج العمالة في التجارة والاستثمار (METI)	38
نشاط مميز: برنامج "إبدأ وحسن مشروعك"	40
الجزء الثالث: دعم رؤية التحديث الاقتصادي 2033	42
دعم منظمة العمل الدولية لرؤية التحديث الاقتصادي في الأردن 2033	44
الأهداف الاستراتيجية: محركات النمو الاقتصادي	46
شراكات مع الهيئات الحكومية الأردنية	46
الجزء الرابع: دعم التنمية المستدامة	48
دعم نتائج إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة وأهداف التنمية المستدامة في الأردن	50
مساهمة منظمة العمل الدولية في تحقيق إطار التعاون وأهداف التنمية المستدامة في الأردن في العام 2024	51
الجزء الخامس: التحديات والدروس المستفادة والفرص	56
التحديات	58
الدروس المستفادة	60
الفرص	61
الجزء السادس: المنشورات	62
مساهمات منظمة العمل الدولية الاستراتيجية في التنمية الوطنية في العام 2024: النهوض بالمعرفة من أجل النمو الشامل	64
المنشورات	66
الجزء السابع: لمحة عامة مالية	74
الجزء الثامن: التوعية العامة بعمل منظمة العمل الدولية - منظمة العمل الدولية في وسائل الإعلام	78
الجزء العاشر: شركاؤنا في التمويل	84
الجزء الحادي عشر: الملاحق	88
الملحق الأول: المصادقة على اتفاقيات العمل	90
الملحق الثاني: تعليقات لجنة الخبراء المعنية بتطبيق الاتفاقيات والتوصيات بشأن الأردن	91
الملحق الثالث: لمحة عامة حول سوق العمل	92
الملحق الرابع: مشاريع التعاون الإنمائي المنفذة في العام 2024	95









مقدمة

يقدم هذا التقرير موجز تنفيذي عن أنشطة منظمة العمل الدولية وإنجازاتها في الأردن خلال العام 2024. ويسلط الضوء على مساهماتها في تعزيز العمل اللائق، والعدالة الاجتماعية، والنمو الاقتصادي الشامل، بما يتماشى مع رؤية التحديث الاقتصادي 2033، وأهداف التنمية المستدامة. وقد عملت منظمة العمل الدولية على استحداث فرص عمل، وتعزيز نظم الحماية الاجتماعية، وتعزيز المساواة بين الجنسين، ودعم انتقال الأردن إلى الاقتصاد الأخضر، وضمان عدم ترك أحد خلف الركب، عن طريق مجموعة من المبادرات، ويتمحور التقرير حول مجالات محورية تعكس الأولويات الاستراتيجية لمنظمة العمل الدولية في الأردن، وهي على النحو التالي:

- **الحماية الاجتماعية:** يستعرض هذا القسم بالتفصيل مبادرات منظمة العمل الدولية لتوسيع تغطية مظلة الضمان الاجتماعي، والحد من العمل غير المنظم، وتعزيز نظام الحماية الاجتماعية في الأردن. ويسلط الضوء على تأثير البرامج التي تمويلها كل من هولندا والنرويج ووزارة الخارجية والتنمية البريطانية، وتشمل مشاريع مثل "صندوق استدامة ++" ومبادرة "آفاق" في دمج العمالة الأشد ضعفاً، بمن فيهم العمالة اللائقة في الاقتصاد المنظم.
- **المساواة بين الجنسين وعدم التمييز:** يركز هذا القسم على عمل منظمة العمل الدولية لتعزيز المساواة بين الجنسين، وإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في مكان العمل. ويسلط الضوء على إنجازات مثل إدماج العمالة من ذوي الإعاقة في قطاع الألبسة، وتعزيز القيادة النسائية، وإدخال سياسات مراعية لكلا الجنسين.
- **العمل اللائق للعمالة المهاجرة:** يسلط هذا القسم الضوء على الجهود التي تبذلها منظمة العمل الدولية لحماية العمالة المهاجرة، وتعزيز تمكينهم الاقتصادي في قطاع الألبسة في الأردن، حيث يشكلون ما نسبته 76 في المائة من القوى العاملة. وتشمل هذه الإنجازات، توفير التدريب على المهارات، والمساعدة القانونية، وبرامج الرعاية النفسية والإجتماعية في المركز العمالي في مدينة الحسن الصناعية، ونظام الإحالة للصحة النفسية في مشروع "عمل أفضل". وعززت الشراكات مع كندا والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة تمثيل العمالة، بينما عززت حملات التوعية والفعاليات الثقافية مبدأ الشمولية. وقد أدت هذه المبادرات إلى تطوير معايير عمل أكثر عدلاً للعمالة المهاجرة.
- **الاستجابة لأزمة اللجوء السوري:** يعرض هذا القسم الجهود التي بذلتها منظمة العمل الدولية لتحسين سبل عيش اللاجئين، والمحتملات المضيفة، عن طريق البرامج الممولة من هولندا والاتحاد الأوروبي، عن طريق استحداث فرص عمل وتنمية المهارات ودخول سوق العمل المنظم. ويسلط الضوء على التحديات والنجاحات في دمج اللاجئين واللاجئات في الاقتصاد الأردني. ويعد برنامج "الاستثمار المكثف للعمالة" السمة المميزة لهذا القسم، حيث ساهم في استحداث فرص عمل، وتحسين البنية التحتية، وتعزيز الاستدامة البيئية عن طريق مشاريع مكثفة للعمالة، يمولها بنك الائتمان الألماني لإعادة التنمية (KfW)، ووزارة الخارجية الإيطالية. ويسلط الضوء على نجاح البرنامج في إيجاد فرص عمل، وتعزيز سبل العيش، وبناء القدرات المحلية مع معالجة الفجوات في مشاركة المرأة الاقتصادية.
- **عمليات الانتقال العادل:** يستعرض هذا القسم العمل الرائد الذي تضطلع به منظمة العمل الدولية في تعزيز الانتقال العادل إلى الاقتصاد الأخضر، وضمان أن يكون التحول إلى الممارسات المستدامة أكثر شمولية وإنصافاً. ويسلط الضوء على المرحلة التحضيرية لمبادرة "الأردن العادل"، ومواءمتها مع أهداف الاقتصاد الأخضر في الأردن.
- **دعم رؤية التحديث الاقتصادي 2033 في الأردن:** يوضح هذا القسم كيف تتماشى برامج منظمة العمل الدولية مع الأولويات والأهداف الإنمائية الوطنية للأردن، مما يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي والاستدامة وتحسين نوعية الحياة.
- **التحديات والدروس المستفادة والفرص:** يعكس هذا القسم التحديات الهيكلية والتشغيلية التي واجهتها المنظمة أثناء التنفيذ، والدروس المستفادة، وفرص توسيع نطاق التدخلات الناجحة في المستقبل.

• **المنشورات:** يسلط هذا القسم الضوء على المنشورات الصادرة في العام 2024 والتي تناولت تحديات سوق العمل والنمو الشامل. وأبرز هذه المنشورات، مبادرة «تدريبك: هدف للحياة»، لرفع مهارات النساء والفتيات في مجال الرياضة بغية تحدي الصور النمطية، والمبادئ التوجيهية التي تعزز إدماج ذوي الإعاقة في قطاع الألبسة في الأردن، وتوصيات تحث على المصادقة على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم (190) بشأن القضاء على العنف والتحرش في عالم العمل. كما حلل تقرير مشترك بين منظمة العمل الدولية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، العمل غير المنظم في الأردن والعراق ومصر في أعقاب حائحة كورونا، داعياً إلى إجراء إصلاحات هيكلية. وغطت منشورات أخرى استراتيجيات المنسوحات المستدامة في الأردن وفيتنام وكمبوديا، وأثار مشروع حر مياه وادي العرب في الأردن على التوظيف، وتعزيز البيانات حول العمالة المهاجرة. كما وأكدت الجهود المبذولة لتمكين المرأة وإدماج اللاجئين واللاجئات، وتحسين آليات معالجة المظالم على الالتزام بالعمل اللائق والمساواة بين الحنسين والمرونة، عن طريق الشراكات، والإصلاحات القانونية، والسياسات القطاعية.

والنتائج المبيّنة في هذا التقرير، هي نتاج الجهود التعاونية التي بذلها فريق منظمة العمل الدولية، والنظرء الحكوميين، ومنظمات العمالة، وأصحاب العمل، والشركاء في التنمية. ويشكل التقرير ملخصاً استراتيجياً يهدف إلى فتح الحوار المجتمعي مع أصحاب المصلحة، وإطلاع المجتمع الدولي على الإنجازات الرئيسية التي حققتها منظمة العمل الدولية.

ويؤكد التقرير التزام منظمة العمل الدولية بالتعلم المتواصل والتكيف، لضمان مواصلة تقديم تدخلات فعالة تلبي الاحتياجات المتغيرة لسوق العمل الأردني. وللمزيد من المعلومات التفصيلية حول النتائج التي تحققت في الأردن، وتأثير عمل منظمة العمل الدولية على الأفراد والمجتمعات، يرجى الرجوع إلى الموارد الرقمية المصاحبة للتقرير، [ولوحة معلومات نتائج العمل اللائق لمنظمة العمل الدولية](#). إذ توفر هذه الأدوات نظرة أعمق على البيانات والقصص الكامنة وراء الأرقام، وتعرض المنافع الملموسة للعمل اللائق بالنسبة للأفراد والمؤسسات في جميع أنحاء المملكة.



الجزء الأول

الإنجازات الرئيسية والمحطات البارزة





أنجز **20 مشروعاً** للأشغال البلدية، وهو ما يتجاوز الهدف البالغ 15 مشروعاً، بغرض تحسين البنية التحتية، والخدمات المقدمة للمجتمعات المحلية.



استفاد **19,365** لاجئاً وفرداً من المجتمع المضيف من خدمات الحماية الوطنية، وخدمات الحماية الاجتماعية التي يقودها الشركاء، بما في ذلك التوثيق القانوني والمدني، وحماية الطفولة، والرعاية الاجتماعية، والخدمات الصحية.



قُدمت مكافآت وصلت إلى **41,143** مكافأة بتغطية العمالة لقاء الأشهر التي عملوا فيها للذين ولم يحصلوا فيها على التغطية سابقاً، وإعانات للاشتراكات وصلت إلى 109,505 إعانة للعمالة الأشد ضعفاً عن الاشتراكات المتوجية عن الأشهر التي عملوا فيها، مما يمثل خطوة مهمة نحو الحد من العمل غير المنظم، وتوسيع تغطية مظلة الضمان الاجتماعي.



الموافقة على مشروع قانون رفع لإجازة الأمومة الإجازة من 70 يوماً إلى 90 يوماً، مع تمديد منافع الأمومة طوال فترة الـ 90 يوماً كاملاً.



التعديل التشريعي لتوسيع التغطية سمح لغير الأردنيين، بمن فيهم أبناء النساء الأردنيات، الذين أتموا ما لا يقل عن 120 اشتراكاً إلزامياً في الضمان الاجتماعي، بالاشتراك الطوعي والتأهل للحصول على مزايا العجز والتقاعد، وهو ما لم يكن ممكناً في السابق.



تسجيل **29,292** عاملاً وعاملة من الفئات الأشد ضعفاً في نظم الحماية الاجتماعية، مما رفع إجمالي المنتسبين بها إلى حوالي 40,000 عامل وعاملة، يشملون العمالة الأردنية وغير الأردنية، واللاجئين.



تم تشجير مساحة تبلغ **345 هكتاراً**، متجاوزة بذلك الهدف البالغ 175 هكتاراً، كما تم زرع 100,000 شجرة، متجاوزة الهدف البالغ 87,500 شجرة.



استفاد **31,097** فرداً من مكافآت التغطية وإعانات الاشتراكات، وهو ما يتجاوز الهدف البالغ 20,000 فرد.



خضع **134** موظفاً وموظفة من موظفي المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي على تدريب لتنفيذ أنشطة توعوية، وهو ما يتجاوز بكثير الهدف البالغ 20 موظفاً وموظفة.



إرسال **328,629** رسالة إلى العمال والعاملات الأكثر ضعفاً، متجاوزة بشكل كبير الهدف المحدد والبالغ 100,000 رسالة.



التعديل التشريعي لتأمين البطالة، الذي يضمن استدامة صندوق التأمين على البطالة على المدى الطويل.



شكّل المؤتمر الوطني "النساء اليوم والرعاية الآن" الذي عقد في شباط 2024 لحظة محورية أخرى، حيث جمع أكثر من **300** مشارك ومشاركة من بينهم وزراء وسفراء دوليون، وقادة المجتمع المدني. وقد أسفر هذا التجمع رفيع المستوى توصيات سياساتية ملموسة دعمت بشكل مباشر نظام دور الحضانة رقم 6 لعام 2024، الذي ينشئ آليات امتثال أقوى لمرافق رعاية الطفولة في مكان العمل.

جرى دعم توظيف **975 عاملاً** وعاملة من الأشخاص ذوي الإعاقة، 48 في المائة منهم من النساء، عن طريق التدخلات المستهدفة في قطاع الألبسة.



نُظمت المنصة الإلكترونية للعاملين والعاملات في المدارس الخاصة ورياض الأطفال ما يقارب **30,157 عقد عمل**، وولدت في الوقت عينه إيرادات مستدامة بقيمة 55,000 دينار أردني لضمان استمرارية عمل النظام على المدى الطويل.



تلقى **20** مسؤولاً ومسؤولاً من المؤسسات الشريكة الرئيسية، بما في ذلك المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، واللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، ووزارة العمل، تدريباً متخصصاً على آليات التظلم بشأن العنف والتحرش التي تراعي كلا الجنسين، وسياسات السلامة في مكان العمل.



نُظم **16** مذكرة تفاهم مع المدارس الخاصة ورياض الأطفال، لتحسين ظروف عمل المعلمات، وأطلقت أربع حملات توعوية على الصعيد الوطني بشأن المساواة في الأجور، ومنع العنف والتحرش في بيئة العمل، شملت تفاعل أكثر من 15,000 من العمالة، وأصحاب عمل.



مكّنت البرامج التعليمية في المركز **699 عاملاً** وعاملة من اكتساب مهارات حاسوبية أساسية، بينما تعلّم 132 منهم أساسيات اللغة الإنجليزية، واكتسب 24 منهم مهارات القراءة والكتابة باللغة البنغالية.



تم تسجيل **51,000** زيارة إلى مركز العمال في مدينة الحسن الصناعية، حيث شكّلت النساء 48% من الزوار، مما يعكس الانتشار الشامل للمركز.



نُظمت العمالة **2,652** فعالية مجتمعية في مركز الحسن العمالي بمشاركة 256 شخصاً في مختلف الألعاب والرياضات. وعلاوة على ذلك، شارك 160 عاملاً وعاملة في أنشطة التثقيف في مجال الصحة النفسية، تماشياً مع المبادرات الأوسع في القطاع.



حققت حملات التوعية التي نفذها مركز العمال انتشاراً ملحوظاً عبر 79 منشوراً على وسائل التواصل الاجتماعي، مما أسفر عن **26,604** مشاهدة و **3,408** تفاعلاً حول موضوعات الحقوق العمالية.



قُدّم الدعم إلى **1,037** فرداً عبر خدمات التوظيف و730 فرداً عبر برامج تنمية المهارات.



حصل ما مجموعه **815** من العمالة المهاجرة على خدمات الصحة النفسية، عن طريق نظام الإحالة في مجال الصحة النفسية التابع لمشروع "عمل أفضل"، بدعم من مساهمات القطاع الخاص، وهو ما تجاوز التوقعات بكثير.



استُحدثت **828** وظيفة قصيرة الأجل للاجئين السوريين في سبع محافظات، بنسبة 34 في المائة للنساء، وبنسبة 3 في المائة للأشخاص ذوي الإعاقة.



تسجل **29,292** مستفيداً جديداً في نظم الحماية الاجتماعية، مما رفع إجمالي الالتحاق بها إلى حوالي 40,000 عامل، بمن فيهم العمال الأردنيون وغير الأردنيين، واللاجئون.



خضع **12** أردنياً و3 أشخاص غير أردنيين لتدريب على برنامج "ابدأ وحسن مشروعك" لدعم المرونة الاقتصادية للاجئين على المدى الطويل، وتعزيز ريادة الأعمال وتطوير المشاريع الصغيرة، وتمكينهم من تأمين سبل عيش مستدامة.



حصل **1,212** مستفيداً ومستفيدة، بمن فيهم 262 من الجنسية الأردنية و950 من الجنسية السورية، على الدعم في الانتقال من المساعدات النقدية إلى التشغيل، عن طريق نهج شامل يجمع بين التدريب على المهارات، والبحث عن عمل، ودعم التوظيف والتدريب أثناء العمل.



استُحدثت **20,100** يوم عمل أخضر، استفاد منها **311** عاملاً وعاملة، وساهمت في الاستدامة البيئية عن طريق مبادرات التشجير وغرس الأشجار. ويشمل هذه الإنجاز 95 وظيفة خضراء للاجئين السوريين في المفرق وإربد، بنسبة 31 في المائة للنساء و5 في المائة من الأشخاص ذوي الإعاقة، مما يعزز الاستدامة الاقتصادية والبيئية على حد سواء.





الجزء الثاني

النهوض بالعدالة الاجتماعية في الأردن في ظل الاضطرابات الإقليمية



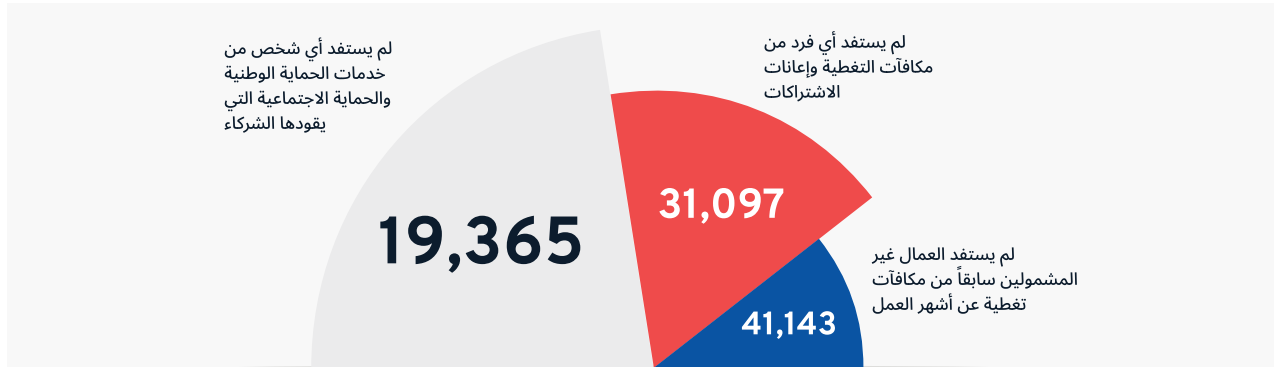
الحماية الاجتماعية

الاجتماعية في الأردن، بما يضمن دمج جميع الفئات السكانية في إطار الحماية الاجتماعية الوطني.

وأُسفرت الجهود التي بُذلت في إطار هذه المبادرات مجتمعةً عن إنجازات كبيرة في العام 2024. واستفاد 19,365 لاجئاً ولجنة وفرداً من المجتمع المضيف من خدمات الحماية الوطنية وخدمات الحماية الاجتماعية التي يقودها الشركاء، بما في ذلك التوثيق القانوني والمدني، وحماية الطفولة، والرعاية الاجتماعية، والخدمات الصحية. كما بلغت النتيجة أكثر من ضعف الهدف المحدد والبالغ 9,500 شخص، مما يعكس اتساع نطاق البرنامج وتأثيره. كما استفاد 31,097 فرداً من مكافآت التغطية وإعانات الاشتراكات، متجاوزين بذلك الهدف المقرر البالغ 20,000 فرد. وتم تقديم 41,143 مكافأة بتغطية العمالة عن الأشهر التي عملوا فيها والذين لم يحصلوا على التغطية سابقاً، بالإضافة إلى 109,505 إعانات اشتراك للعمالة الأشد ضعفاً عن الأشهر التي عملوا فيها، والتي استوجبوا عليها الإشتراك، مما يمثل خطوة مهمة نحو الحد من العمل غير المنظم، وتوسيع تغطية مظلة الضمان الاجتماعي.

في العام 2024، نفذت منظمة العمل الدولية أربعة مشاريع رئيسية لتعزيز نظام الحماية الاجتماعية في الأردن، بدعم من مجموعة من الجهات المانحة والشركاء. وأطلقت «الخدمات الاستشارية الفنية للضمان الاجتماعي في الأردن»، الممولة من المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، والعمل على «الدراسة الاكتوارية الحادية عشرة للمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي»، التي توفر رؤى مهمة حول الاستدامة المالية للنظام. وركز مشروع «نحو نظام وطني شامل للحماية الاجتماعية وتسريع فرص العمل اللائق للسوريين والأردنيين من الفئات الهشة»، الذي يموله الاتحاد الأوروبي وتشارك في تنفيذه اليونيسف، على توسيع نطاق استفادة النازحين قسراً والأردنيين الأشد ضعفاً من خدمات الحماية الاجتماعية. ويهدف «صندوق استدامة ++»، بدعم كل من هولندا والنرويج والمملكة المتحدة، إلى تنظيم العمالة غير المشمولة، والفئات الأشد ضعفاً، وشمولهم بتغطية الضمان الاجتماعي.

وأخيراً، ساهم برنامج «آفاق»، الذي تُموله هولندا، في الجهود الرامية إلى التوعية وبناء القدرات. ومثلت هذه المشاريع مجتمعةً نهجاً شاملاً للنهوض بالحماية



تم تحقيق نجاح ملحوظ في أنشطة بناء القدرات والتوعية، حيث تم تدريب 134 موظفاً وموظفةً من موظفي المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي على تنفيذ أنشطة توعوية، متجاوزين بذلك الهدف المقرر الذي كان 20 موظفاً وموظفةً فقط. وأصبحوا الآن أكثر قدرة على التعامل مع العمالة الأشد ضعفاً، كما عزز ذلك الاستفادة من تغطية الضمان الاجتماعي. كما تم إرسال 328,629 رسالة إلى العمالة الأشد ضعفاً، متجاوزاً بذلك الهدف المحدد بـ 100,000 رسالة، مما ساهم بشكل كبير في زيادة الوعي، وتشجيع الالتحاق ببرامج الضمان الاجتماعي. بالإضافة إلى ذلك، وضع البرنامج رزميتين، وأدوات اتصال خاصة بالمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، تجاوزت أهدافها، وأسهمت في نشر المعلومات حول حقوق ومنافع الضمان الاجتماعي. بناءً على هذه الجهود، ساهمت منظمة العمل الدولية في تحقيق تقدم تنظيمي،

134

موظفاً من موظفي الضمان الاجتماعي تم تدريبهم

328,629

تم إرسال رسائل إلى العمال المستضعفين من الذكور والإناث

وعلى مستوى السياسات في منظومة الحماية الاجتماعية في الأردن. وقد حظيت مشاريع التعديلات على القوانين الوطنية المقترحة بدعم من جهات صنع القرار المعنية من خلال مناقشات سياساتية هدفت إلى توسيع نطاق التغطية، وتعزيز الحماية للعمالة الأشد ضعفاً. وشملت التعديلات الرئيسية ما يلي:

إجازة الأمومة: يرفع التعديل المقترح الإجازة من 70 إلى 90 يوماً، مع تمديد منافع الأمومة إلى 90 يوماً كاملاً وهو إنجاز حققته اللجنة الوطنية للإنصاف في الأجور ووزارة العمل واللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة.



توسيع التغطية: يسمح التعديل المقترح لغير الأردنيين، بمن فيهم أطفال الأمهات الأردنيات، الذين سددوا ما لا يقل عن 120 اشتراكاً إلزامياً في الضمان الاجتماعي، بالتسجيل الطوعي والتمتع بالأهلية للاستفادة من منافع الإعاقة والتقاعد.



تأمين البطالة: يضمن التعديل المقترح استدامة صندوق البطالة على المدى الطويل.



بالإضافة إلى ذلك، نفذت منظمة العمل الدولية، بالتعاون مع المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، نهجاً قائماً على البيانات لتتبع تغطية الحماية الاجتماعية، مما يضمن إطاراً يستند أكثر إلى الأدلة لصنع السياسات وإعداد التقارير. وعززت هذه المبادرات بشكل كبير قدرة مؤسسات الحماية الاجتماعية في الأردن على رصد ومعالجة الفجوات في تقديم الخدمات.

وبرز برنامج «استدامة++» كمبادرة رئيسية في العام 2024، حيث تسجل 29,292 عاملاً وعاملة من الفئات الأكثر ضعفاً في برامج الحماية الاجتماعية، مما رفع إجمالي الالتحاق بها إلى حوالي 40,000 عامل وعاملة، بمن فيهم العمالة الأردنية وغير الأردنية، واللاجئون. وحقق البرنامج معدل استمرارية مرتفعاً بنسبة 97.5% بين المشاركين والمشاركات الذين أتموا البرنامج وظلوا منخرطين في المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، مما يشكل إنجازاً بارزاً في تعزيز الدعم المستدام للعمالة الأكثر ضعفاً وتحسين أعمال حقوقهم في مجال الحماية الاجتماعية.

29,292

من العمال المستضعفين
تم تسجيل في برامج الحماية الاجتماعية

97.5%

معدل استمرارية المشاركين الذين أكملوا البرنامج وظلوا منخرطين في المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي

وحققت مبادرات الحماية الاجتماعية التابعة لمنظمة العمل الدولية في الأردن في العام 2024 إنجازات كبيرة في توسيع نطاق التغطية، وتحسين الحصول على الخدمات، وبناء قدرات المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي. ومن خلال سد الفجوات المتبقية، وتوسيع نطاق التدخلات الناجحة، استطاع البرنامج تعزيز نظام الحماية الاجتماعية في الأردن، وضمان استفادة عدد أكبر من الأفراد والعمالة الأشد ضعفاً من خدماته. وتواصل منظمة العمل الدولية من خلال هذه الجهود، دعم الأردن في تحقيق إطار حماية اجتماعية أكثر شمولية ومرونة.

برنامج الاستثمار المكثف للعمالة

في العام 2024، حقق برنامج "الاستثمار المكثف للعمالة" التابع لمنظمة العمل الدولية في الأردن تقدماً كبيراً في استحداث فرص العمل، وتحسين سبل العيش، وتعزيز النمو الاقتصادي الشامل عن طريق ثلاثة مشاريع رئيسية. وذلك بتمويل من بنك الائتمان الألماني لإعادة التنمية (KfW) ووزارة الخارجية والتعاون الدولي الإيطالية عن طريق الوكالة الإيطالية للتعاون الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، والبنك الدولي عن طريق وزارة الإدارة المحلية. وحقق البرنامج نتائج مهمة في عدة مجالات، مما يسלט الضوء على مجالات يمكن تطويرها في المستقبل.

وفي العام 2024، حقق برنامج الاستثمار المكثف للعمالة في الأردن تأثيراً اقتصادياً واجتماعياً ملحوظاً عن طريق استحداث 2,032 وظيفة خلال فترة لم تقل عن 40 يوماً. ووفرت هذه الوظائف فرصاً حيوية لتوليد الدخل للأسر المستضعفة، واستفاد منها بشكل مباشر 8,916 فرداً، بمن فيهم 691 امرأة، و986 من الجنسية الأردنية، و1,046 لاجئاً، و108 أشخاص ذوي الإعاقة. ومن خلال الجهود التعاونية، وفرت المرحلة السادسة من برنامج "الاستثمار المكثف للعمالة" 1,721 وظيفة و154,588 يوم عمل، في حين أسهمت المبادرة المدعومة من وزارة الخارجية والتعاون الدولي الإيطالية عن 311 وظيفة و20,100 يوم عمل.



وأنتج البرنامج ما مجموعه 174,688 يوم عمل، مما ساهم في الحفاظ على دخل الأسر المعيشية، وتحفيز الاقتصادات المحلية. ومن خلال إعطاء الأولوية للشمولية، مكّن برنامج الاستثمار المكثف للعمالة الفئات المهمشة مثل اللاجئين والأشخاص ذوي الإعاقة، معززاً بذلك التماسك الاجتماعي والمرونة الاقتصادية. كما أن دمج الأردنيين وغير الأردنيين ضمن إطار البرنامج، أسهم في تعزيز الروابط المجتمعية، وترسيخ دور البرنامج كحجر زاوية في تحقيق تنمية منصفة.



من حيث البنية التحتية والأثر البيئي، تجاوز برنامج الاستثمار المكثف للعمالة التوقعات. فقد تم تنفيذ 20 مشروعاً للأشغال البلدية، متجاوزاً الهدف المحدد بـ15 مشروعاً، بهدف تحسين البنية التحتية والخدمات المقدمة للمجتمعات المحلية. كما دعم البرنامج تشجير 345 هكتاراً، متجاوزاً بفارق كبير الهدف البالغ 175 هكتاراً، وزراعة 100,000 شجرة، متجاوزاً الهدف البالغ 87,500 شجرة. ولم تُسهم هذه الإنجازات في تعزيز الاستدامة البيئية فحسب، بل ساعدت أيضاً في خلق وظائف خضراء، بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة الأوسع نطاقاً.

كما كان بناء القدرات والشمولية مجالي تركيز رئيسيين. ودُرّب البرنامج 397 موظفاً وموظفةً من القطاعين العام والخاص على النهج مكثفة العمالة، متجاوزاً بكثير الهدف البالغ 80 موظفاً وموظفةً. بالإضافة إلى ذلك، تم اعتماد 163 شريكاً جديداً في مجال التكنولوجيا القائمة على الموارد المحلية، متجاوزاً الهدف المحدد بـ 60 شريكاً. وقد عززت هذه الجهود من قدرات المؤسسات وأصحاب المصلحة المحليين على تنفيذ نهج مكثف العمالة، بما يضمن الاستفادة على المدى الطويل.

موظفاً من القطاعين العام والخاص تم تدريبهم على النهج مكثفة العمالة	397	
شريكاً جديداً تم اعتمادهم في مجال التكنولوجيا القائمة على الموارد المحلية	163	
مسؤول من القطاعين العام والخاص حضروا ورش عمل بشأن شمول المرأة	106	

وعلى صعيد الشمولية، شارك 106 مسؤولين من القطاعين العام والخاص في ورش عمل حول شمول المرأة، متجاوزين بذلك الهدف البالغ 80 مشاركا. ومع ذلك، لم يتم تنفيذ سوى 3 مبادرات من أصل 5 كانت مخططاً لها لتعزيز مشاركة المرأة في البرامج مكثفة العمالة، مما يشير إلى الحاجة إلى تركيز أكبر على هذا الجانب في المراحل المقبلة.

وشكّل تطوير ريادة الأعمال مجالاً آخر للنجاح. إذ دُرّب البرنامج 350 امرأة ورجلاً على ريادة الأعمال، متجاوزاً بكثير الهدف البالغ 201. وقد زود هذا التدريب المشاركين والمشاركات بالمهارات اللازمة لبدء مشاريعهم أو تنميتها، وتعزيز المرونة الاقتصادية والاعتماد على الذات. وبالإضافة إلى ذلك، أُنشئت 12 مديراً ومؤسسة محلية لتقديم وحدات تدريبية في مجال ريادة الأعمال، مما يحقق الهدف بالكامل ويضمن استدامة هذه الجهود.

كما أعطى برنامج الاستثمار المكثف للعمالة الأولوية لبناء القدرات المحلية في مجال الممارسات المستدامة والصديقة للبيئة. ودُرّب ما مجموعه 63 مهندساً ومسؤولاً من القطاع العام من وزارة الإدارة المحلية ومختلف البلديات على المنهجيات الخضراء القائمة على الموارد المحلية. وحصل هؤلاء المشاركون والمشاركات على اعتماد نقابة المهندسين الأردنيين، وعلى المعرفة والمهارات اللازمة لتنفيذ نهج مستدامة بيئياً وفعالة من حيث التكلفة في مشاريع البنية التحتية. وعزز هذا التدريب الخبرة الفنية لمسؤولي القطاع العام وشجع على تبني الممارسات الخضراء في مبادرات التنمية المحلية، مما ساهم في تحقيق أهداف البرنامج الأوسع نطاقاً المتمثلة في الاستفادة البيئية والمرونة.

63
مهندساً ومسؤولاً
في القطاع العام
تم تدريبهم على منهجيات
تعتمد على الموارد المحلية
والخضراء

12
مديراً ومؤسسة
معتمدة
مجهزة لتقديم وحدات تدريبية
في مجال ريادة الأعمال

350
امرأة ورجل
تم تدريبهم على مهارات
ريادة الأعمال

ويؤكد هذا الإنجاز التزام برنامج الاستثمار المكثف للعمالة بتعزيز بناء القدرات على المدى الطويل والمواءمة مع الجهود العالمية المبذولة لمكافحة تغيّر المناخ عن طريق حلول محلية وخضراء.

علاوة على ذلك، دعم برنامج «الاستثمار المكثف للعمالة» تطوير الوظائف الخضراء عن طريق مبادراته للتشجير وغرس الأشجار، التي لم تحسن الظروف البيئية فحسب، بل وفرت أيضاً فرص عمل في القطاعات المستدامة. ويضمن تركيز البرنامج على التكنولوجيا القائمة على الموارد المحلية أن تكون مشاريع البنية التحتية فعالة من حيث التكلفة، وصديقة للبيئة، وتعتمد على المواد والعمالة المحلية، مما يعزز التنمية المستدامة بشكل أكبر.

قدّم برنامج "الاستثمار المكثف للعمالة" في الأردن مساهمات ملموسة في تعزيز العمل اللائق، والشمول الاقتصادي، والتنمية المستدامة خلال عام 2024. ومن خلال معالجة الثغرات في مشاركة المرأة الاقتصادية وتوسيع نطاق المبادرات الناجحة، يمكن للبرنامج أن يعزز أثره في السنوات المقبلة، بما يضمن استفادة عدد أكبر من الأفراد والمجتمعات المستضعفة من تدخلاته. وتعكس إنجازات البرنامج في مجالات استحداث فرص العمل، وتطوير البنية التحتية، والاستدامة البيئية، وبناء القدرات، قدرته على دفع عجلة النمو الشامل وتعزيز المرونة في الأردن، خاصة في ظل التحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المستمرة.





المساواة بين الجنسين وعدم التمييز

في العام 2024، أحرزت منظمة العمل الدولية تقدماً كبيراً ملموساً في مجال تعزيز المساواة بين الجنسين وعدم التمييز في سوق العمل الأردني، عن طريق إصلاحات شاملة للسياسات، والحلول الرقمية المبتكرة، والتدخلات المستهدفة في مكان العمل. وقد أسهمت هذه الجهود في إحداث تحوّل جذري في فرص العمل، ومستوى الحماية المقدمة للنساء، والأشخاص ذوي الإعاقة، وغيرهم من الفئات الأشد ضعفاً في مختلف قطاعات الاقتصاد الأردني.

وأصبح العمل التحويلي لمنظمة العمل الدولية بهدف تعزيز المساواة بين الجنسين وعدم التمييز في سوق العمل الأردني ممكناً عن طريق الدعم السخي من الشركاء الرئيسيين في التنمية، الذين مكّن تمويلهم الاستراتيجي من إجراء إصلاحات رائدة، وابتكارات رقمية، وتدخلات شاملة في مكان العمل. وأدى مكتب صندوق الأمم المتحدة الاستثماري متعدد الشركاء (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) دوراً أساسياً في معالجة التحديات متعددة الجوانب عن طريق "برنامج متعدد البلدان للتغير المناخي، إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة، والتقاطع الاجتماعي"، كما دعمت وزارة الخارجية النرويجية التمكين الاقتصادي للمرأة عن طريق مشروعين مهمين وهما: "النهوض بالعمل اللائق للمرأة لتحقيق التنمية الاقتصادية" و"المساواة في العمل"، اللذان يعززان أماكن العمل الآمنة والصحية والشمولية. وبالإضافة إلى ذلك، وسّعت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بتمويل من الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي، الفرص الاقتصادية المتاحة للمرأة من خلال برنامجها الإقليمي "تعزيز العمل الإنتاجي والعمل اللائق للمرأة في مصر والأردن وفلسطين". وقد أسهمت هذه الشراكات مجتمعة في تحقيق تقدم ملموس في سد الفجوات بين الجنسين، وحماية حقوق العمالة، وتعزيز النمو الاقتصادي الشامل في الأردن.

ومن الإنجازات التاريخية التقدم الناجح لتعديلين حاسمين لقانون العمل وهما الآن في مراحل الموافقة البرلمانية النهائية. ويمدّد الأول إجازة الأمومة المدفوعة الأجر من 70 إلى 90 يوماً، كما ذكر سابقاً في قسم الحماية الاجتماعية ومنافع الأمومة، بينما يعزز الثاني الحماية من التمييز بسبب الحمل في مكان العمل. وتمثل هذه الإصلاحات، التي دعمتها منصة الحوار الثلاثي للجنة الأردنية للإناصاف في الأجور، تنويعاً لسنوات من المناصرة المستمرة، وستفيد بشكل مباشر ما يقدر بنحو 250,000 من النساء العاملات في جميع أنحاء الأردن. ويعتبر توفير إجازة الأمومة الممتدة مهماً بشكل خاص لأنه يجعل الأردن أقرب إلى معايير العمل الدولية، مع تحسين النتائج الصحية لكل من الأمهات والأطفال حديثي الولادة.

وشكل المؤتمر الوطني "النساء اليوم والرعاية الآن" الذي عقد في شباط 2024 عمل محوري آخر، حيث جمع أكثر من 300 مشارك ومشاركة من بينهم وزراء وسفراء دوليون وقادة المجتمع المدني. وأثمر هذا التجمع رفيع المستوى توصيات سياساتية ملموسة دعمت بشكل مباشر نظام دور الحضانة رقم 6 لعام 2024، الذي ينشئ آليات امتثال أقوى لمرافق رعاية الطفولة في مكان العمل. ويمثل النظام خطوة حاسمة نحو إزالة الحواجز التي تحول دون استمرار مشاركة المرأة في القوى العاملة، عن طريق معالجة أحد أكثر التحديات التي تواجه الأمهات العاملات.

وحققت مبادرات التحول الرقمي لمنظمة العمل الدولية نطاقاً وتأثيراً ملحوظين في العام 2024. إذ نظّمت المنصة الإلكترونية للعاملين والعاملات في المدارس الخاصة ورياض الأطفال 30,157 عقد عمل، وولّدت في الوقت عينه إيرادات مستدامة بقيمة 55,000 دينار أردني، لضمان استمرارية النظام على المدى الطويل.

300+

مشارك شاركوا في

مؤتمر فبراير ٢٠٢٤ حول النساء
والرعاية المستدامة

نظمت المنصة الإلكترونية للعاملين والعاملات في المدارس الخاصة ورياض الأطفال ما مجموعه 30,157 عقد عمل، وولدت في الوقت عينه إيرادات مستدامة بقيمة 55,000 دينار أردني لضمان استمرارية النظام على المدى الطويل.

وأصبحت هذه المنصة المبتكرة والمربوطة بالكامل مع وزارة التربية والتعليم، ووزارة العمل، والمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، نموذجاً يُحتذى به، وقابلاً للتكرار في الحد من الفوارق في الأجور بين الجنسين وتحسين ظروف العمل عبر القطاعات المختلفة، مع وجود خطط توسعية قيد التنفيذ بالفعل لتشمل عمالة المنازل، وموظفي التجزئة في العام 2025.

ولعل التأثير الأكثر وضوحاً لمنظمة العمل الدولية ظهر في قطاع الألبسة في الأردن، حيث سهلت منظمة العمل الدولية توظيف 975 عاملاً وعاملة من الأشخاص ذوي الإعاقة، 48 في المائة منهم من النساء، عن طريق التدخلات المستهدفة. وقد تم دعم هذا الإنجاز عن طريق مصدرين رائدين وهما: التقرير الأول الشامل لتقييم أوضاع العمالة ذوي الإعاقة في مصانع الألبسة الأردنية، الذي قدم تحليلاً قائماً على الأدلة للعوائق والفرص، والمبادئ التوجيهية العملية لأصحاب العمل التي تقدم إرشادات خطوة بخطوة حول التوظيف الشامل والمساكن في أماكن العمل. وقد جعلت هذه الأدوات الأردن رائداً إقليمياً في ممارسات التوظيف الشاملة للإعاقة، مع بدء التكيف بالفعل في قطاعي الزراعة والخدمات اللوجستية.

975
عاملاً من ذوي
الإعاقة
تم توظيفهم

15,000

عامل وصاحب عمل استهدفهم 4 حملات توعية على صعيد البلاد بشأن المساواة في الأجور ومنع العنف في مكان العمل.



وامتد تأثير السياسة العامة ليشمل حوكمة الشركات من خلال تعديل قانون الشركات الذي يقضي بتمثيل المرأة بنسبة 20 في المائة في مجالس إدارة الشركات المساهمة العامة والشركات الخاصة الكبرى، ما يشكل لحظة فاصلة في تحقيق المساواة بين الجنسين في القيادة الاقتصادية. وقد تكلل هذا الإنجاز بتنظيم 16 اتفاقاً رسمياً مع المدارس لتحسين ظروف عمل المعلمات، وإطلاق أربع حملات توعية على الصعيد الوطني بشأن المساواة في الأجور ومنع العنف في عالم العمل، استهدفت أكثر من 15,000 عامل وعاملة وأصحاب عمل. واعتمدت الحملات نهجاً مبتكرة لتغيير المواقف والممارسات في بيئات العمل، شمل المشاركة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وجلسات التدريب في مواقع العمل، وحوارات مجتمعية.



16
اتفاقية ساهمت في تحسين ظروف
المعلمات الإناث.



20
مسؤولاً تم تدريبهم على سياسات
تراعي الفوارق بين الجنسين.

وظل بناء القدرات محورياً أساسياً في عمل منظمة العمل الدولية في هذا المجال، حيث تلقى 20 مسؤولاً ومسؤولاً من المؤسسات الشريكة الرئيسية، بما في ذلك المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، واللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، ووزارة العمل، تدريباً متخصصاً على آليات التظلم التي تراعي الفوارق بين الجنسين وسياسات السلامة في مكان العمل. وتعزيزت هذه الجهود من خلال شراكة استراتيجية، أسفرت عن توثيق ثلاث دراسات حالة ناجحة تعكس تحسينات تحويلية في بيئات العمل، مما يوفر نماذج قابلة للتكرار عبر مختلف الصناعات.

وتوضح مبادرات منظمة العمل الدولية للمساواة بين الجنسين في العام 2024 في الأردن، كيف يمكن للتدخلات السياسية الاستراتيجية، إلى جانب الابتكار التكنولوجي والحوار الاجتماعي، أن تحول بشكل منهجي الإدماج في سوق العمل. وبينما تبني منظمة العمل الدولية على هذه الإنجازات - لا سيما تمديد إجازة الأمومة الوشيك وإطار إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة القابل للتوسيع - فإنها تضع الأساس للإنصاف في الحصول على فرص العمل اللائق في جميع أنحاء المجتمع الأردني. وسيركز العام 2025 على ضمان التنفيذ السريع للإصلاحات المعتمدة، وتوسيع نطاق الحلول الرقمية الناجحة لتشمل قطاعات جديدة، وتوسيع نطاق نماذج التوظيف الشامل على الصعيد الوطني، مع إيلاء اهتمام خاص للمناطق الريفية حيث لا تزال أوجه التفاوت أكثر وضوحاً. يؤكد هذا الجهد المستمر التزام منظمة العمل الدولية الراسخ بإنشاء سوق عمل شامل يتيح الفرص لجميع الأردنيين. بغض النظر عن الجنس أو القدرة أو الخلفية الثقافية.

إضاءة على مشروع: النهوض بالعمل المناخي الشامل لمنظور الإعاقة في الأردن

تُمكّن هذه المبادرة الأردن من دمج حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتقاطعها في سياساته المناخية الوطنية، مما يضمن إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة في الجهود الرامية إلى تعزيز القدرة على تحمّل تغيّر المناخ. ويزود المشروع الوزارات، والمجتمع المدني، ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، بالمعرفة والأدوات اللازمة للمشاركة بشكل هادف في تشكيل خطط التكيف الوطنية الشاملة والمساهمات المحددة وطنياً. وعن طريق ورش عمل لبناء القدرات، يتعلم أصحاب المصلحة معالجة الثغرات في سياسات المناخ، وتطبيق النهج متعددة الجوانب، ومناصرة التدابير الشاملة لمنظور الإعاقة في قطاعات مثل البنية التحتية الخضراء والنقل الأخضر. ويساعد التطوير التعاوني للمذكرات الإرشادية العملية، التي تم اختبارها في أطر السياسات الأردنية، على مواءمة العمل المناخي مع اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وعن طريق تعزيز الشراكات بين المنظمات العاملة من أجل التنمية والمجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ووكالات الأمم المتحدة، يضمن المشروع أن يكون الأشخاص ذوو الإعاقة ذكوراً وإناثاً مساهمين نشطين في الحلول المناخية، ويقودوا سياسات منصفة لا تترك أحداً خلف الركب في رحلة التنمية المستدامة في الأردن.



العمل اللائق للعمالة المهاجرة

في العام 2024، شهد قطاع الألبسة في الأردن تقدماً تحويلياً في حماية حقوق العمالة المهاجرة نتيجة الجهود المنسقة التي بذلتها منظمة العمل الدولية وشركاؤها، والتي تحققت بفضل الدعم السخي من الجهات المانحة الرئيسية بما فيها وزارة التوظيف والتنمية الاجتماعية الكندية، وبعثة الاتحاد الأوروبي في الأردن، والمساهمين من القطاع الخاص، ووزارة العمل الأمريكية. ومكّنت هذه الشراكات تنفيذ تدخلات شاملة تلبي احتياجات العمالة المهاجرة الذين يشكلون 76 في المائة من القوى العاملة البالغة 74,000 عامل وعاملة في القطاع، وتشكل النساء منهم 74 في المائة.

بفضل دعم وزارة العمل الأمريكية لـ "العمل بحرية في المناطق الصناعية الأردنية"، ظل مركز العمال في مدينة الحسن الصناعية في الرمثا بمحافظة إربد يشكل مركزاً حيوياً لعمال الألبسة. يقدم المركز، الذي يضم فريقاً متعدد الثقافات مكون من ثلاثة أخصائيين اجتماعيين (مدغشقي، بنغالي، وأردني)، ومساعد إداري، ومدير مشروع، خدمات بخمس لغات - البنغالية، العربية، الملبغاشية، التيلجو، والهندية - مما يضمن حصول جميع العمالة على خدماته.

وخلال العام 2024، استقبل المركز أكثر من 51,000 زيارة، شكلت النساء منها 48 في المائة، مما يعكس انتشاره الشامل. ومكّنت البرامج التعليمية للمركز 699 عاملاً عبر تزويدهم بمهارات حاسوبية أساسية، في حين تعلم 132 عاملاً وعاملة أسس اللغة الإنجليزية واكتسب 24 عاملاً وعاملة القراءة والكتابة باللغة البنغالية. بالإضافة إلى التدريب على المهارات، تلقى 239 عاملاً وعاملة خدمات دعم حيوية بما في ذلك المساعدة في الضمان الاجتماعي، وتجديد جوازات السفر، والاستشارات الطبية.

حققت حملات التوعية التي أطلقها مركز العمال انتشاراً واسعاً عبر 79 منشوراً على وسائل التواصل الاجتماعي، حيث وصلت إلى 26,604 مشاهدة وحققت 3,408 تفاعلات حول مواضيع حقوق العمالة. وساهمت المرافق الترفيهية في المركز، بما في ذلك صالة ألعاب رياضية يستخدمها 730 عاملاً، وحلبة رقص استضافت 185 مشاركاً، وملعب كرة قدم جذب 1,644 عاملاً، في تعزيز روح المجتمع والرفاه الاجتماعي. كما سهلت هذه المساحات تنظيم 2,652 فعالية مجتمعية نظمها العمالة، بمشاركة 256 شخصاً في ألعاب وأنشطة رياضية متنوعة. بالإضافة إلى ذلك، شارك 160 عاملاً وعاملة في أنشطة التثقيف حول الصحة النفسية، تماشياً مع المبادرات الأوسع في القطاع.

وفي إطار هذه الجهود، مؤّلت وزارة التوظيف والتنمية الاجتماعية الكندية مشروع «بناء القدرات من أجل بيئة عمل أكثر شمولاً وإنصافاً»، لتعزيز تمثيل العمالة والمشاركة النقابية. وفي الوقت ذاته، عزز برنامج بعثة الاتحاد الأوروبي إلى الأردن «فرص عمل للأردنيين واللاجئين الباحثين عن عمل» خدمات التوظيف في الصناعات التصديرية، مما أسهم في خلق مسارات للعمل اللائق. كما حافظ القطاع الخاص بدعمه على العمليات الأساسية لمشروع «عمل أفضل - الأردن»، مما سمح بإدخال تحسينات على مستوى المصانع استفاد منها كل من العمالة المهاجرة وذوي الجنسية الأردنية على حد سواء.



وتجاوز نظام الإحالة في مجال الصحة النفسية التابع لمشروع «عمل أفضل - الأردن»، المدعوم بمساهمات القطاع الخاص، التوقعات بكثير من خلال مساعدة 815 من العمالة المهاجرة، متجاوزاً هدفه البالغ 100 حالة بثمانية أضعاف. وكان هذا الإنجاز جزءاً من مبادرة شاملة للصحة النفسية، تضمنت تدريب أخصائيي علم النفس في المصانع، وتوسيع الخدمات إلى العقبة. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات، كما يتضح من المسح الذي أجراه المشروع عام 2024 شمل 78 مصنعاً و1,564 عاملاً وعاملةً، الذي أظهر معدل عدم الامتثال لمعايير الهجرة بنسبة 11 في المائة (متجاوزاً الهدف البالغ 8 في المائة)، ورضا وظيفي بنسبة 67 في المائة، وهو أقل بقليل من الهدف البالغ 71 في المائة.

815

عامل مهاجر حصل على الدعم في مجال الصحة النفسية



حقق القطاع إنجازات مهمة، منها الاحتفال بعيد العمال في 1 أيار/مايو، الذي أقيم لتكريم مساهمات أكثر من 1,000 عامل. كما شهد اليوم العالمي للمهاجرين في 18 كانون الأول/ديسمبر عرضاً ثقافياً شاركت فيه عمالة من بنغلاديش والهند وسريلانكا ومدغشقر وميانمار ونيبال وباكستان أمام جمهور يقدر بـ1,000 مشاهد. بالإضافة إلى ذلك، وشاركت 15 مجموعة عمالية في منافسة ودية وتعليمية في إطار مسابقة نُظمت في تشرين الثاني/نوفمبر. وبالنظر إلى المستقبل، سيستمر إدخال التحسينات إلى معايير العمل، وحماية العمالة بتوجيه من خارطة طريق الاستدامة التابعة لمنظمة العمل الدولية، التي وُضعت عن طريق مشاورات مكثفة مع أصحاب المصلحة.

وبدل تشكيل لجنة فنية ثلاثية في أعقاب الاجتماع الثاني والخمسين للجنة الاستشارية لمشروع «عمل أفضل - الأردن» على تنامي القدرة المؤسسية على الحوار الاجتماعي. وفي حين تستمر أوجه التفاوت بين العمالة المهاجرة والأردنية، لا سيما في الاستفادة من آليات التظلم والتقدم الوظيفي، فإن الجهود المشتركة التي بذلها مركز العمال في مدينة الحسن ومشروع «عمل أفضل - الأردن» وشركائهما المانحين، قد أرست أساساً قوياً لتحقيق العمل اللائق للجميع في قطاع الألبسة في الأردن.

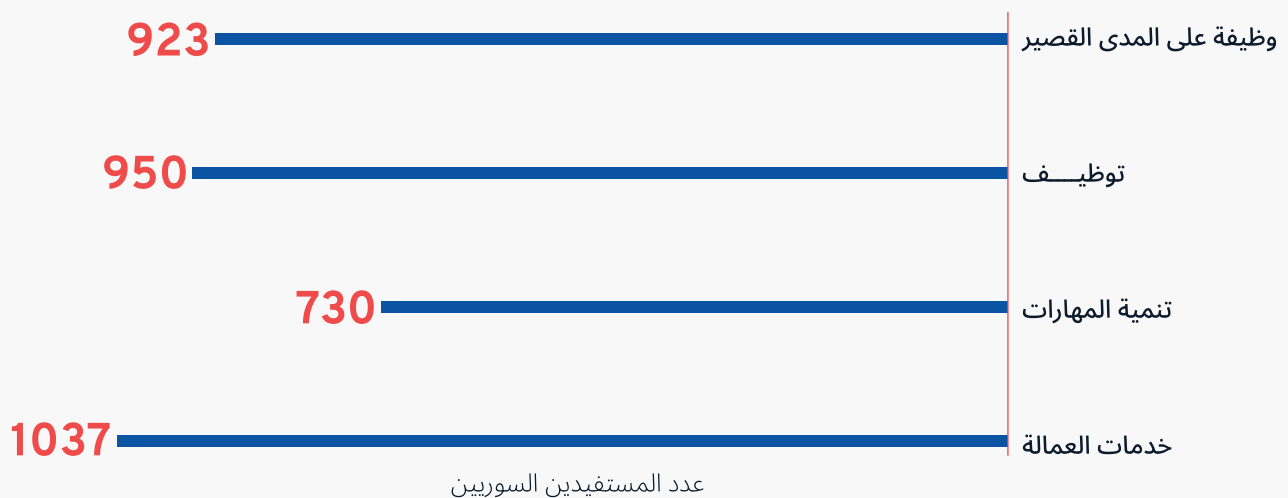
ويُظهر هذا النهج الشامل - الذي يجمع بين الخدمات المباشرة وبناء القدرات وتطوير السياسات والحوار الاجتماعي - كيف يمكن للشراكات الاستراتيجية أن تغير ظروف مكان عمل العمالة المهاجرة في ظل تعزيز مكانة الأردن في سلاسل الإمداد العالمية. وسيكون الالتزام المستمر من جانب الجهات المانحة الدولية، والشركاء من القطاع الخاص، ضرورياً للحفاظ على هذه المكاسب وتوسيعها في السنوات المقبلة.



◀ الاستجابة لأزمة اللجوء السوري

في العام 2024، نفذت منظمة العمل الدولية مجموعة من المشاريع لدعم اللاجئين والمجتمعات المضيفة في الأردن، مع التركيز على استحداث فرص العمل، وتنمية المهارات، وتنظيم دخول سوق العمل، وتعزيز الحماية الاجتماعية. وقد تمكن تحقيق هذه المبادرات بفضل سخاء مختلف الجهات المانحة، بما في ذلك، بنك الائتمان الألماني لإعادة التنمية (KfW)، وهولندا، والنرويج، والمملكة المتحدة، ووزارة الخارجية الأمريكية، وإيطاليا، والشراكات مع الوكالات الشقيقة مثل اليونيسف.

وشملت المشاريع الرئيسية مشروع "نحو نظام وطني شامل للحماية الاجتماعية وتسريع فرص العمل اللائق للسوريين والأردنيين من الفئات الهشة"، الذي يموله الاتحاد الأوروبي وتشترك في تنفيذه اليونيسف، و"مشروع العمالة المكثفة لتحسين البنى التحتية في الأردن (المرحلة السادسة)"، و"صندوق استدامة++"، و"تنظيم دخول اللاجئين والمجتمعات المضيفة في الأردن إلى سوق العمل المنظم (تعددية الجوانب)". وساهمت مشاريع أخرى مثل "آفاق" و"نحو اقتصاد أكثر شمولاً عن طريق إيجاد فرص عمل فورية وتطوير المشاريع الصغيرة للاجئين السوريين والمجتمعات المضيفة في الأردن (المرحلة الثانية)" في هذه الجهود.



خلق فرص العمل والأثر البيئي

وظيفة قصيرة الأجل للاجئين
السوريين في 7 محافظات

828

34% نساء 3% من ذوي الإعاقة

95 وظيفة خضراء ضمن مشروع
ممول من AICS في محافظتي
المفرق وإربد

95

30% نساء 5% من ذوي الإعاقة

عاملاً 114 مستفيداً
يوم عمل أخضر 20,100

وحققت مبادرات منظمة العمل الدولية في العام 2024 نتائج مهمة في دعم اللاجئين والمجتمعات المضيفة. وقُدِّمت خدمات التوظيف لـ 1,037 فرداً، واستفاد 730 فرداً من برامج تنمية المهارات. وحصل ما مجموعه 1,212 مستفيداً، بمن فيهم 262 أردنياً و950 سورياً على الدعم، للانتقال من المساعدات النقدية عبر صندوق المعونة الوطنية أو من المساعدات الإنسانية إلى التوظيف عن طريق مشروع "مدد" التابع للاتحاد الأوروبي. وتيسّر هذا الانتقال عن طريق نهج شامل يجمع بين التدريب على المهارات والبحث عن عمل ودعم التوظيف والتدريب أثناء العمل.

وبالإضافة إلى ذلك، كما هو مذكور في قسم برنامج الاستثمار المكثف للعمالة، استحدث المشروع الممول من بنك الائتمان الألماني لإعادة التنمية (KfW) 828 وظيفة قصيرة الأجل للاجئين السوريين في سبع محافظات، بنسبة 34 في المائة للنساء و3 في المائة للأشخاص ذوي الإعاقة. وبالمثل، استحدث المشروع الممول من الوكالة الإيطالية للتعاون في مجال التنمية 95 وظيفة خضراء للاجئين السوريين في المفرق وإربد، بنسبة 30 في المائة للنساء ونسبة 5 في المائة للأشخاص ذوي الإعاقة، مما يعزز الاستدامة الاقتصادية والبيئية على حد سواء.

استحدث برنامج الاستثمار المكثف للعمالة أيضاً 20,100 يوم عمل أخضر، استفاد منها 311 عاملاً وعاملة وساهمت في الاستدامة البيئية عن طريق مبادرات التشجير وغرس الأشجار. واضطلع صندوق «استدامة ++» بدور حاسم في تنظيم التوظيف وتوسيع نطاق تغطية الضمان الاجتماعي لتشمل العمالة الأشد ضعفاً، بمن فيهم اللاجئون واللاجئات. وعن طريق مكافآت التغطية وإعانات الاشتراكات، ساعد الصندوق في الحد من العمل غير المنظم، وضمان تمتع أكبر عدد من العمالة على الحماية الاجتماعية. وكما هو مذكور في قسم الحماية الاجتماعية، في العام 2024، سجّل 29,292 مستفيداً جديداً في نظم الحماية الاجتماعية، مما رفع إجمالي الالتحاق بها إلى حوالي 40,000 عامل، بمن فيهم العمالة الأردنية وغير الأردنية، واللاجئون. وحقق البرنامج معدل 97.5 في المائة في استمرارية المشاركين والمشاركات الذين أكملوا البرنامج وظلوا منخرطين في برامج المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، مما يمثل إنجازاً هاماً في تعزيز الدعم المستدام للعمالة الأشد ضعفاً. وساهمت منظمة العمل الدولية أيضاً في إدخال تعديلات على قانون الضمان الاجتماعي، مما سهل إدماج اللاجئين، والعمالة غير المنظمة، في برامج الضمان الاجتماعي، وبالتالي وفر لهم حماية معززة. وقد استُكملت هذه التطورات التشريعية بنهج مبني على البيانات لتغطية الحماية الاجتماعية، تم تنفيذه بالتعاون مع المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، لضمان صنع سياسات مبنية على الأدلة وتنفيذ تدخلات مستهدفة.

وقدم برنامج «آفاق» مساهمات كبيرة في تعزيز فرص العمل والتعليم الشاملة، ومعالجة التحديات الفريدة التي يواجهها اللاجئون والمجتمعات المضيفة. وتعزز بذل هذه الجهود بشكل أكبر عن طريق التعاون مع اليونيسف، وتزويد الشباب والمراهقين بمهارات البحث عن عمل، وقابلية التوظيف المصممة خصيصاً لتلبية متطلبات سوق العمل. الشباب والمراهقين بمهارات البحث عن عمل، وقابلية التوظيف المصممة خصيصاً لتلبية متطلبات سوق العمل.

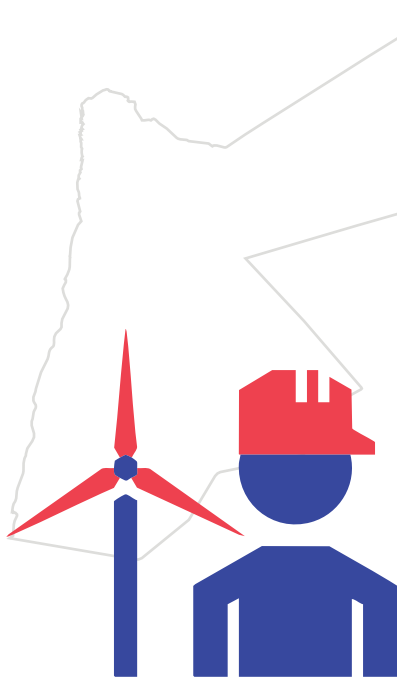
كما دعم البرنامج المجلس الوطني لمهارات القطاع الزراعي، ووضعا المعايير المهنية الوطنية للمهن ذات الأولوية، ومنفذاً برنامج التعلم القائم على العمل، مما أسفر عن قيام 359 شاباً بإكمال البرنامج، حصل 318 منهم على تراخيص مهنية.



وأحرزت مبادرات منظمة العمل الدولية في عام 2024 تقدماً كبيراً في تحسين سبل العيش والحماية الاجتماعية للاجئين والمجتمعات المضيفة في الأردن. وأدت الجهود المبذولة عن طريق استحداث فرص العمل، وتنمية المهارات، وإصلاح السياسات، والإنتساب في الضمان الاجتماعي، إلى إغاثة اقتصادية فورية، مع مساهمتها في المرونة على المدى الطويل، والاندماج في سوق العمل المنظم. ولا تزال منظمة العمل الدولية ملتزمة بتعزيز العمل اللائق والنمو الشامل للجميع، مما يضمن ازدهار اللاجئين والمجتمعات المضيفة في سوق العمل المتنامي في الأردن.

◀ عمليات الانتقال العادل

في العام 2024، أطلقت منظمة العمل الدولية جهوداً كبيرة لتعزيز الانتقال العادل في الأردن، بهدف ضمان أن يكون التحول إلى اقتصاد أكثر مراعاة للبيئة، شاملاً ومنصفاً ومرتكزاً على مبادئ العمل اللائق. ودعم هذا المسعى مشروعان رئيسيان وهما: "الأردن العادل - إعادة الناس إلى كوكب الأرض والازدهار"، المُمَوَّل من صناديق التبرعات الأساسية لمنظمة العمل الدولية (الحساب التكميلي للميزانية العادية)، و"البرنامج متعدد البلدان للتغير المناخي، إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة، والتقاطع الاجتماعي"، المُمَوَّل من مكتب صندوق الأمم المتحدة الاستئماني متعدد الشركاء. شكلت هذه المشاريع نقطة انطلاق لمبادرة جديدة وواعدة في الأردن، ووضعت الأساس لانتقال عادل يعطي الأولوية للعدالة الاجتماعية، وحماية العمالة، وتعزيز الشمولية.



ركز مشروع الأردن العادل، المقرر تنفيذه بالكامل في العام 2025، على المرحلة التحضيرية في العام 2024، بهدف دعم التحول الأخضر لقطاعي الألبسة والأغذية المصنَّعة في الأردن. وبناء على التحليلات القطاعية الحالية والدراسات السابقة، حدد المشروع التحديات والفرص الرئيسية المرتبطة بدمج مبادئ الانتقال العادل في سوق العمل الأردني. وبذلت جهود لمواءمة المبادرة مع رؤية التحديث الاقتصادي، والأولويات الوطنية في مجال الطاقة في الأردن، مما يضمن الاتساق مع الإصلاحات الاقتصادية الأوسع. وعن طريق التواصل مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما فيهم الهيئات الحكومية، ومنظمات أصحاب العمل، وممثلي العمالة، صادق المشروع على صحة النتائج التي توصَّل إليها وصقل نهجه. وشمل ذلك تعزيز تنظيم الوظائف الخضراء، وحماية العمالة، ودعم المؤسسات في تبني نماذج أعمال مستدامة. وضمنت هذه الجهود المبذولة أن تحمي العملية الانتقالية العمل اللائق والعدالة الاجتماعية، مما يمهّد الطريق لتنفيذ فعال في الوقت المناسب خلال عام 2025.

وفي إطار الجهود تبذلها منظمة العمل الدولية للانتقال العادل الأوسع، دمجت مبادرات إيجاد فرص العمل الخضراء والتوظيف المستدام في برامج مختلفة، مثل "صندوق استدامة++"، الذي دعم تنظيم العمالة في القطاعات المستدامة بيئياً.

بالإضافة إلى ذلك، تم دمج التخطيط للقوى العاملة في الاقتصاد الأخضر في الاستراتيجية الوطنية للتوجيه والإرشاد المهني والوظيفي، مما يضمن حصول العمالة والشباب على التدريب والمسارات الوظيفية المتوافقة مع احتياجات التكيف مع المناخ والاستدامة. ويتمشى ذلك مع الأهداف الأوسع لبرنامج الاستثمار المكثف للعمالة في الأردن في مرحلته السادسة، الذي حقق نتائج تحويلية في مجال الاستدامة البيئية وإيجاد فرص عمل خضراء. وكما هو مذكور في قسم برنامج الاستثمار المكثف للعمالة، ساهمت منظمة العمل الدولية في الخطة الوطنية للتشجير في الأردن عن طريق زراعة 100,000 شجرة باستخدام تقنية الشرنقة، وهو حل موفر للمياه يعالج تحديات ندرة المياه الحرجة في البلاد. كما قام البرنامج بإعادة تأهيل البنية التحتية في 15 بلدية، باستخدام الموارد المحلية، وتعزيز الشراكات المحلية، مع اعتماد 100 مهندس في مجال النهج مكثفة العمالة. ولم تعزز هذه الجهود الاستدامة البيئية فحسب، بل استحدثت أيضاً 20,100 يوم عمل أخضر، استفاد منها 311 عاملاً وساهمت في الأهداف الأوسع للانتقال العادل.

وفي إطار "البرنامج متعدد البلدان للتغير المناخي، إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة، والتقاطع الاجتماعي"، وكما هو مذكور في قسم المساواة بين الجنسين وعدم التمييز، أجرت منظمة العمل الدولية تقييماً شاملاً للاحتياجات من القدرات لدمج النهج الشاملة للإعاقة ومتعددة الجوانب في التخطيط للتكيف مع المناخ والتخفيف من آثاره. وشمل ذلك ورشة عمل حول إدماج منظور الإعاقة في مجال تغيّر المناخ، جمعت مختلف أصحاب المصلحة لمناقشة التحديات والفرص. وأُعِدَّ بعدها تقرير تجميعي مفصل استعرض التوجيهات الدولية والإقليمية، والتشريعات والسياسات الوطنية، مع تحديد أصحاب المصلحة الرئيسيين في مجال إدماج ذوي الإعاقة والانتقال العادل. واسترشد هذا التقرير بتقييم للاحتياجات من القدرات، الذي جمع بيانات نوعية عبر 15 مقابلة مع مبررين رئيسيين من الهيئات الحكومية وغير الحكومية، بالإضافة إلى مناقشات ضمن مجموعات تركيز شارك فيها أكثر من 20 ممثلاً عن المجتمع المدني، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة وخبراء البيئة. كما عُقدت اجتماعات مجموعات تركيز مع ممثلين من 12 منظمة تابعة للأمم المتحدة، لضمان اتباع نهج متعدد أصحاب المصلحة في التقييم. وجمعت نتائج هذه العملية في خطة عمل لبناء القدرات، توفر خارطة طريق واضحة لدمج النهج الشاملة للإعاقة ومتعددة الجوانب في الجهود المناخية المستقبلية.



نُظِّمَت برامج تدريبية في مجال المنهجيات الخضراء القائمة على الموارد المحلية لـ 63 مهندساً ومسؤولاً في البلديات، لتزويدهم بالمهارات اللازمة لإدارة البنية التحتية المستدامة والمشاريع الكفوءة من حيث استخدام الموارد.

وفي العام 2024، حققت منظمة العمل الدولية العديد من الإنجازات الرئيسية في النهوض بمبادئ الانتقال العادل في الأردن. ونفذت ورشة عمل متعلقة بالانتقال العادل، مما حقق الهدف بالكامل. وبالإضافة إلى ذلك، وضعت تقييماً واحداً للاحتياجات من القدرات وخطة عمل واحدة لبناء القدرات، وكلاهما حقق أهدافه. وعلاوة على ذلك، نظمت برامج تدريبية في مجال المنهجيات الخضراء القائمة على الموارد المحلية لـ 63 مهندساً ومسؤولاً في البلديات، لتزويدهم بالمهارات اللازمة لإدارة البنية التحتية المستدامة والمشاريع ذات الكفاءة في استخدام الموارد.

وأرست مبادرات الانتقال العادل التابعة لمنظمة العمل الدولية في الأردن في العام 2024 الأساس لنهج التحول الاقتصادي الأخضر. وعن طريق إعطاء الأولوية للشمولية والعدالة الاجتماعية والعمل اللائق، مهدت هذه الجهود الطريق لإحراز تقدم ملموس في السنوات القادمة. ولا تزال منظمة العمل الدولية ملتزمة بدعم الأردن في تحقيق انتقال عادل يعود بالنفع على الجميع، وضمان أن يكون التحول إلى اقتصاد أكثر مراعاة للبيئة مستداماً ومنصفاً.

إضاءة على المشاريع - المشروع الأول: الشباب خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب في بلدان الجوار الجنوبي

في العام 2024، حقق مشروع الشباب خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب في الأردن تقدماً كبيراً في التصدي للتحديات التي تواجه هذه الفئة. وقد أولت هذه المبادرة الأولوية للتحليل المبني على البيانات، والتعاون مع أصحاب المصلحة، والمواءمة مع الاستراتيجيات الوطنية، وبناء القدرات لتمكين الشباب الأردني.

التدريب الإقليمي وخارطة الطريق الوطنية
انضم ممثلو الأردن إلى برنامج تدريبي إقليمي حول الشباب خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب (NEETs) في تشرين الأول 2024، حيث ساهموا بمدخلات وطنية وساهموا في إعداد خارطة طريق. وتضمنت الأولويات الرئيسية توسيع نطاق التدريب المهني، والحد من معدلات التسرب المدرسي، والاستفادة من مراكز الشباب في الوصول إلى الفئات المستهدفة، وتنويع فرص العمل في سوق العمل.

الخلاصة والخطوات المقبلة
أرست أنشطة العام 2024 أساساً متيناً لمخرجات عام 2025، بما في ذلك الانتهاء من إعداد تقرير التنميط الإحصائي للشباب خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب، وإطلاق نظام معلومات سوق العمل. ويضمن تأييد أصحاب المصلحة والمواءمة مع الأجندات الوطنية الحفاظ على الزخم وتحقيق الاستدامة. وبناء الجهود المستقبلية على تحسين السياسات، وبناء القدرات المؤسسية، وتنفيذ برامج موجهة لدعم انتقال الشباب الواقعيين خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب إلى العمل أو التعليم أو التدريب، بما يعزز المرونة الاقتصادية وتمكين الشباب في الأردن.

التنميط الإحصائي للشباب خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب

خلال تعاون منظمة العمل الدولية مع دائرة الإحصاءات العامة الأردنية لتحليل ملف الشباب خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب، واجه المشروع بعض التحديات الأولية في الحصول على بيانات شاملة. ولضمان التقدم في الوقت المناسب، استخدم المشروع بيانات جزئية مُحَقَّقة من قاعدة بيانات إحصاءات العمل الدولية (ILOSTAT) ومتوافقة مع المنهجيات الوطنية. كما أُجريت مشاورات مع أصحاب المصلحة، ومراجعات أدبية مكثفة لتعزيز التحليل، ودعم اتخاذ القرارات المبنية على الأدلة. وتؤكد منظمة العمل الدولية التزامها المستمر بتعزيز التعاون في مجال البيانات والشفافية لتعزيز دقة التقييمات وكفاءة البرامج المستقبلية.

إشراك أصحاب المصلحة وتأييدهم

في حزيران/يونيو 2024، أدت المشاورات مع الوزارات، ومنظمات أصحاب العمل / العمالة، وبعثة الاتحاد الأوروبي إلى تحسين أولويات التدخل والأهداف القطاعية واستراتيجيات التنسيق. في 10 تموز/يوليو 2024، صادقت اللجنة الثلاثية لشؤون العمل في الأردن رسمياً على المشروع، مما يضمن دعماً سياسياً ومؤسسياً رفيع المستوى.

الشراكات ونظام معلومات سوق العمل (LMIS)

أعطت وزارة العمل الأولوية للانتقال الشامل من المدرسة إلى العمل، لا سيما للشباب ذوي الإعاقة، وذلك من خلال التعاون مع وزارة الشباب لتعزيز التوجيه والإرشاد المهني. كما أعرب الشركاء الاجتماعيون عن دعمهم لنظام معلومات سوق العمل، مما أسفر عن التخطيط لتنفيذ برنامج تجريبي في عام 2025 يستهدف الخريجين العاطلين عن العمل. وسيطلق نظام معلومات سوق العمل بالتزامن مع التعداد العام للسكان والمساكن في الأردن لعام 2025، بما يتيح دمج بيانات سوق العمل المُحدّثة لدعم صنع السياسات المبنية على الأدلة.



إضاءة على المشاريع رقم 2: إدماج العمالة في التجارة والاستثمار (METI)

بدأ هذا البرنامج، الذي ينفذ في ثمانية دول بما فيها الأردن، عام 2020 بتمويل من الاتحاد الأوروبي. وفي عام 2025، دخل المشروع مرحلته الثانية التي ستنفذ فيها التوصيات المستخلصة من المرحلة الأولى. ويركز المشروع على تعزيز النمو الاقتصادي الشامل من خلال دمج أهداف العمالة في سياسات التجارة والاستثمار، مع إعطاء الأولوية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرفية، وخلق فرص عمل للعاملين، خاصة النساء والشباب.

المكونات الرئيسية

يعمل المشروع في مرحلته الثانية على سد الفجوة بين السياسات الاقتصادية واحتياجات سوق العمل عبر ثلاثة محاور:

1. **دمج السياسات:** تدريب المسؤولين الحكوميين والشركاء الاجتماعيين وأصحاب المصلحة على تقييم تأثير القرارات التجارية والاستثمارية على العمالة، بما في ذلك إنشاء مجموعات عمل وطنية لتعزيز الحوار الاجتماعي ووضع السياسات القائمة على الأدلة.
2. **التنمية القطاعية:** التعاون مع الشركاء لوضع خطط قطاعية موجهة نحو التصدير، ومعالجة المعوقات في سلاسل القيمة، وتعزيز التكامل الإقليمي.
3. **دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعمال:** تجربة تدخلات لمساعدة الشركات على تبني ممارسات مستدامة، وتحسين الإنتاجية، والانتقال إلى القطاع المنظم، مع تطوير مهارات العمال - خاصة النساء والشباب - لتلبية متطلبات سوق العمل.

الفئات المستفيدة

يستهدف المشروع الوزارات الحكومية وال نقابات العمالية ومنظمات أصحاب العمل وممثلي القطاع الخاص وغيرهم من المجموعات المعنية. أما المستفيدون النهائيون فهم العاملون في القطاعات القابلة للتجارة وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إنجازات عام 2024

حقّق المشروع إنجازات كبيرة في الأردن خلال عام 2024، منها:

تقدم في السياسات والأبحاث: تم إعداد تقارير متعددة اللغات، بما في ذلك موجز سياساتي وتحليلات قطاعية (STED و TRAVERA)، لتقديم رؤى قابلة للتطبيق حول مواءمة السياسات التجارية مع خلق فرص العمل. كما وضعت مسودة خطة طريق لقطاع الهندسة في الأردن ودراسة حول الاستثمار الإنتاجي كأساس لنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.



بناء القدرات: عُقدت في يوليو ورشة عمل في عمان لتحسين أدوات السياسات، بينما عززت ورشة عمل إقليمية في سبتمبر عند البحر الميت تبادل المعرفة حول استراتيجيات التجارة المرتكزة على العمالة.



تعاون أصحاب المصلحة: ناقشت ورشة عمل وطنية ختامية في عمان وفعالية إقليمية في جنيف التقدم المحرز، مع التركيز على التكامل الإقليمي والإنتاج المستدام. كما تم تعزيز الحوار الاجتماعي عبر مجموعات العمل الوطنية، مما مكّن أصحاب المصلحة من معالجة العوائق التجارية وفجوات سوق العمل بشكل مشترك.





◀ نشاط مميز: برنامج «إبدأ وحسن مشروعك»

أصبح برنامج "إبدأ وحسن مشروعك"، وهو مبادرة رائدة لمنظمة العمل الدولية، قوة دافعة لنمو ريادة الأعمال والمرونة الاقتصادية في الأردن. ومنذ إنطلاقه، زود البرنامج رواد الأعمال الطموحين والحاليين بالمهارات العملية لإطلاق الأعمال المستدامة وإدارتها وتوسيعها، بما يتماشى مع أهداف الأردن المتمثلة في تعزيز التوظيف اللائق، والفرص الاقتصادية الشاملة. وفي العام 2024، حقق البرنامج إنجازات مهمة، بدعم من برنامج "آفاق"، المُمَوَّل من هولندا، وبرنامج الاستثمار المكثف للعمالة، المُمَوَّل من بنك الائتمان الألماني لإعادة التنمية (KfW)، مما عزز دوره كمحفز للتغيير التحويلي.

لمحة عامة حول البرنامج



يُقدِّم برنامج "إبدأ وحسن مشروعك" مساراً منظماً لرواد الأعمال عن طريق وحداته الأربع المخصصة وهي: أنشئ فكرة مشروعك، وإبدأ مشروعك، وحسن مشروعك، ووسّع مشروعك. وتتناول كل وحدة، المراحل الحرجة لريادة الأعمال، من تصوّر أفكار المشروع القابلة للتطبيق إلى توسيع نطاق العمليات. وعن طريق الشراكة مع المؤسسات المحلية، يؤكد البرنامج على التعلّم العملي والتخطيط للمشاريع والاستفادة من خدمات المتابعة، مما يضمن للمشاركين والمشاركات ترجمة المعرفة النظرية إلى استراتيجيات قابلة للتنفيذ. ولا يعزز هذا النهج النمو الفردي فحسب، بل يعزز أيضاً النظام البيئي الأوسع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الأردن.

الاستدامة والرؤية المستقبلية



يضمن النهج المؤسسي لبرنامج "إبدأ وحسن مشروعك" أثره الدائم. وتُقدِّم المنظمات الشريكة المحلية، بما فيها مراكز التدريب المهني، والمنظمات غير الحكومية، وجمعيات الأعمال، الآن تدريباً مستقلاً على برنامج "إبدأ وحسن مشروعك"، مدعومة بنظام قوي لضمان الجودة. وبالنظر إلى المستقبل، يسعى الأردن إلى تعزيز علاقاته مع المؤسسات المالية للتصدي للتحديات التي يواجهها رواد الأعمال في الحصول على رأس المال، وهو عائق جدي تم تحديده أثناء التدريب. وبالإضافة إلى ذلك، وُضعت خطط لتكييف وحدات برنامج "إبدأ وحسن مشروعك" مع القطاعات الناشئة مثل الصناعات الخضراء، وريادة الأعمال الرقمية، مما يضمن استمرار البرنامج في الاستجابة لمتطلبات السوق المتطورة.

تأثير وإنجازات عام 2024



392
رائد أعمال
تلقوا تدريباً

186 امرأة

شكّل العام 2024 محطة تاريخية بالنسبة لبرنامج "إبدأ وحسن مشروعك" في الأردن، حيث تلقى 392 رائد أعمال - من بينهم 192 أردنياً و200 غير أردني - التدريب. وكان ما يقارب نصف المتدربين (186) من النساء، مما يؤكد التزام البرنامج بالمساواة بين الجنسين، والتمكين الاقتصادي للمرأة. ومن بين هؤلاء المشاركين، اكتسب 200 غير أردني، بمن فيهم لاجئون، مهارات تجارية مهمة، بما يتماشى مع توجّه الجهتين المانحتين بنك

الائتمان الألماني لإعادة التنمية (KfW)، وهولندا، وتركيز البرنامج على تحسين سبل العيش للسكان الأكثر ضعفاً. كما اعتمد البرنامج 32 مدرباً، من بينهم 12 امرأة، يقدمون الآن تدريباً على برنامج "إبدأ وحسن مشروعك" في جميع أنحاء المملكة، مما يضمن وصوله إلى المجتمعات الأقل حظاً. وتنعكس هذه الجهود الإرث العالمي للبرنامج الذي حفّز على إنشاء أكثر من 500,000 مشروع و2.7 مليون وظيفة في جميع أنحاء العالم.



الجزء الثالث

دعم رؤية التحديث الاقتصادي 2033



◀ دعم منظمة العمل الدولية لرؤية التحديث الاقتصادي في الأردن 2033

في العام 2024، اضطلعت منظمة العمل الدولية بدور محوري في دعم رؤية التحديث الاقتصادي في الأردن 2033، فحرصت على مواءمة برامجها ومشاريعها مع ركائز الرؤية وأهدافها الاستراتيجية. وعن طريق مجموعة من المبادرات، ساهمت منظمة العمل الدولية في النمو الاقتصادي والاستدامة وتحسين نوعية الحياة، في ظل شراكتها مع الهيئات الحكومية الرئيسية لضمان نجاح هذه الجهود. فيما يلي عرض يوضح كيفية دعم منظمة العمل الدولية لرؤية التحديث الاقتصادي 2033

الركيزة الأولى: النمو الاقتصادي



30% WORLD ECONOMIC FORUM

نسبة تحسّن في ترتيب الأردن على مؤشر التنافسية التابع لمنتدى الاقتصاد العالمي

دعمت مشاريع منظمة العمل الدولية مباشرة هدف رؤية التحديث الاقتصادي المتمثل في استحداث 1+ مليون فرصة دخل جديدة للأردنيين بحلول العام 2033. وعن طريق مبادرات برنامج الاستثمار المكثف للعمالة مثل "مشروع العمالة المكثفة لتحسين البنى التحتية في الأردن (المرحلة السادسة)"، و"نحو اقتصاد أكثر شمولاً عن طريق إيجاد فرص عمل فورية وتطوير المشاريع الصغيرة للأجئين السوريين والمجتمعات المضيفة في الأردن (المرحلة الثانية)"، استحدثت منظمة العمل الدولية آلاف الوظائف، لا سيما للفئات الأشد ضعفاً، بما فيها اللاجئين والنساء. ولم تُوفّر هذه المشاريع فرصاً للدخل الفوري فحسب، بل ساهمت أيضاً في المرونة الاقتصادية على المدى الطويل.

كما دعمت منظمة العمل الدولية هدف تحسين تصنيف الأردن في مؤشر التنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي إلى أعلى 30 في المائة عن طريق برامج مثل "عمل أفضل" و"المساواة في العمل". وعن طريق تعزيز ظروف العمل اللائق للعمالة المهاجرة، ومعياري المساواة بين الجنسين والعمل اللائق، ساعدت منظمة العمل الدولية في تعزيز القدرة التنافسية لسوق العمل الأردني ومواءمتها مع أفضل الممارسات الدولية.

الركيزة الثانية: نوعية الحياة



80% 😊

نسبة رضا الأردنيين عن جودة الحياة

في العام 2024، دعمت الجهود التي بذلتها منظمة العمل الدولية لاستحداث فرص عمل لائقة، وتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية، وتعزيز النمو الشامل، بشكل غير مباشر هدف رؤية التحديث الاقتصادي المتمثل في مضاعفة نسبة الأردنيين الراضين عن نوعية حياتهم إلى 80 في المائة. وعن طريق تحسين إمكانية الحصول على عمل وتنمية المهارات والضمان الاجتماعي، ساهمت منظمة العمل الدولية في تعزيز رفاه الأردنيين والمجتمعات المستضيفة.

الركيزة الثالثة: الاستدامة



20% تحقيق موقع ضمن أعلى على مؤشر الأداء البيئي

قدمت منظمة العمل الدولية مساهمات في تحقيق أهداف الاستدامة في رؤية التحديث الاقتصادي، لا سيما عن طريق عملها في مجال الانتقال العادل، وذلك سيُسرع انتقال الأردن إلى الاقتصاد الأخضر عن طريق تعزيز الممارسات المستدامة في قطاعي الأغذية والمنسوجات. وعن طريق مواءمة عملها مع رؤية التحديث الاقتصادي في هدفها المتمثل في تحسين تصنيف الأردن في مؤشر التنافسية العالمية للاستدامة إلى أعلى 40 في المائة، ساعدت منظمة العمل الدولية في جعل الأردن رائداً في الممارسات الاقتصادية المستدامة.

وبالإضافة إلى ذلك، ساهم البرنامج متعدد البلدان التابع لمنظمة العمل الدولية بشأن تغيّر المناخ وإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة والتقاطع الاجتماعي، في تحقيق هدف الرؤية في تحسين تصنيف الأردن في مؤشر الأداء البيئي العالمي إلى أعلى 20 في المائة. وعن طريق دمج النهج الشاملة للإعاقة ومتعددة الجوانب في التخطيط للتكيّف مع المناخ والتخفيف من آثاره، حرصت منظمة العمل الدولية على أن تكون الجهود الرامية للاستدامة شاملة ومنصفة.



الأهداف الاستراتيجية: محركات النمو الاقتصادي

يتماشى برنامج منظمة العمل الدولية مع العديد من الأهداف الاستراتيجية في إطار محركات النمو الاقتصادي وفق رؤية التحديث الاقتصادي:

الصناعات عالية القيمة:

دعمت منظمة العمل الدولية تطوير الأردن كمركز صناعي إقليمي عن طريق مشاريع مثل العمل بحرية في المناطق الصناعية الأردنية، وتنظيم دخول اللاجئين والمجتمعات المضيفة في الأردن إلى سوق العمل المنظم (المرحلة الثالثة) وبرنامج "آفاق". وعززت هذه المبادرات العمل اللائق ونظمت التوظيف، مما عزز جودة وقيمة الإنتاج الصناعي في الأردن.

الأردن الذكي:

ساهمت منظمة العمل الدولية في إعداد المواهب المحلية للمهارات المستقبلية عن طريق مشاريع مثل المساواة في العمل وآفاق. وعن طريق توفير التدريب على المهارات وتطوير ريادة الأعمال، ساعدت منظمة العمل الدولية في سد فجوة المهارات وتلبية احتياجات سوق العمل سريع التطور.

الموارد المستدامة:

رفع برنامج "العمالة المكثفة لتحسين البنى التحتية في الأردن (المرحلة السادسة)" التابع لمنظمة العمل الدولية استخدام الموارد الطبيعية، عن طريق إيجاد فرص عمل خضراء وتعزيز التنمية المستدامة للبنية التحتية.

الأردن الأخضر:

دعمت مبادرة منظمة العمل الدولية "الأردن العادل" وغيرها من مشاريع فرص العمل الخضراء، الممارسات المستدامة كركيزة للنمو الاقتصادي المستقبلي للأردن. وعن طريق تعزيز الوظائف الخضراء ونماذج الأعمال المستدامة، ساهمت منظمة العمل الدولية في هدف رؤية التحديث الاقتصادي المتمثل في تعزيز الأداء البيئي ونوعية الحياة.

شراكات مع الهيئات الحكومية الأردنية

تعاونت منظمة العمل الدولية بشكل وثيق مع الهيئات الحكومية الرئيسية لتحقيق هذه الأهداف، بما فيها وزارات العمل، والزراعة، والتنمية الاجتماعية، والبيئة، والإدارة المحلية، والتخطيط والتعاون الدولي، والتربية والتعليم، والشباب. وقد كفلت هذه الشراكات مواءمة مبادرات منظمة العمل الدولية مع الأولويات الوطنية ودعمها بأطر مؤسسية قوية.

وفي العام 2024، قدمت برامج ومشاريع منظمة العمل الدولية مساهمات كبيرة في رؤية التحديث الاقتصادي 2033. وعن طريق إيجاد فرص عمل لائقة، وتعزيز الاستدامة، وتعزيز تنمية المهارات، دعمت منظمة العمل الدولية أهداف الرؤية المتمثلة في النمو الاقتصادي وتحسين نوعية الحياة والاستدامة البيئية. وعن طريق شراكاتها مع الهيئات الحكومية الأردنية، ضمنت منظمة العمل الدولية أن تتماشى جهودها مع الأولويات الوطنية وساهمت في تحقيق الأهداف الأوسع لرؤية التحديث الاقتصادي. ولا تزال منظمة العمل الدولية ملتزمة بدعم الأردن في تحقيق رؤيته لمستقبل مزدهر وشامل ومستدام.



الجزء الرابع

دعم التنمية المستدامة



Innovative Solutions for Sustainable Food Security

- Strengthen global and national partnerships for food security.
- Invest in sustainable finance to support food system resilience.
- Promote innovation in sustainable agriculture and food supply chains.
- Climate-Smart Agriculture: Optimizing irrigation and fertilizers using technology for efficient resource management.
- Agroecology & Organic Fertilizers: Reducing reliance on harmful chemicals for healthier ecosystems and food.
- AI & Data Analytics: Predicting food crises and improving food distribution for better resource allocation and reduced waste.



دعم نتائج إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة وأهداف التنمية المستدامة في الأردن



تؤدي منظمة العمل الدولية، بصفتها وكالة وصية على 14 مؤشراً من مؤشرات ستة أهداف مختلفة من أهداف التنمية المستدامة، دوراً محورياً في رصد التقدم الذي يحرزه الأردن نحو التنمية الشاملة. وعدا عن الهدف 8 (العمل اللائق والنمو الاقتصادي)، تشرف المنظمة على المؤشرات الحاسمة في إطار الهدف 1 (القضاء على الفقر)، والهدف 5 (المساواة بين الجنسين)، والهدف 10 (الحد من أوجه عدم المساواة)، والهدف 16 (السلام والعدالة والمؤسسات القوية)، والهدف 17 (الشراكات من أجل تحقيق الأهداف). وفي الأردن، رسمت هذه المؤشرات مجتمعة صورة للتقدم المحرز التدريجي غير المتكافئ بحلول كانون الأول 2024. ويظهر مؤشر الحد الأدنى للحماية الاجتماعية/أرضية الحماية الاجتماعية (1.3.1) أن التغطية قد شهدت توسعاً ملحوظاً، رغم استمرار الفجوات الكبيرة في الحماية من مخاطر البطالة. أما بالنسبة لهدف 5.4.1 المتعلق بالوقت الذي يُخصص لأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر، فيُسجل الأردن واحداً من أعلى مستويات التفاوت بين الجنسين في المنطقة، مما يعكس استمرار العوائق الثقافية والهيكلية التي تُقيد المشاركة الاقتصادية المتكافئة للمرأة. ولا تزال تحديات توفر البيانات مستمرة عبر العديد من المؤشرات الخاضعة لوصاية منظمة العمل الدولية.

واستعان الأردن بالمساعدة الفنية التي قدمتها منظمة العمل الدولية لإحراز تقدم في مأسسة رصد أهداف التنمية المستدامة، لا سيما عن طريق تحديث نظم بيانات المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، وتعزيز التعاون مع دائرة الإحصاءات العامة. ومع ذلك، لا تزال هناك فجوات أساسية في البيانات في الوقت الفعلي حول العمالة المهاجرة (الهدف 10.7) والتميز في مكان العمل (الهدف 8.5.2). ومع اقتراب الأردن من الموعد النهائي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وهو العام 2030، تعطي منظمة العمل الدولية الأولوية لبناء قدرات الوزارات التنفيذية لتحسين الإبلاغ عن المؤشرات التي يصعب قياسها مثل المؤشر 16.ب.1 (القوانين التمييزية) والمؤشر 5.5.2 (النساء في المناصب الإدارية). وتهدف هذه الجهود إلى إنشاء قاعدة أدلة أكثر شمولاً للقرارات حول السياسات التي يمكن أن تُسرّع التقدم في تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة الخاضعة لوصاية منظمة العمل الدولية في الدفع النهائي للأردن نحو خطة العام 2030.

في حين أن الإحصاءات المتعلقة بالعمل في إطار الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة تستفيد من المسوحات المنتظمة للقوى العاملة، لا تخضع غيره من المؤشرات مثل المؤشر 10.7.1 (تكاليف الاستخدام) والمؤشر 16.10.1 (حالات العنف التي تم التحقق منها ضد النقابيين) لقياس متسق ومنتظم. وأدى اعتماد إطار عمل وطني جديد للإبلاغ في العام 2024 إلى تحسين تتبع الهدف 1.أ.5 من أهداف التنمية المستدامة (حقوق المرأة في الأراضي الزراعية)، مما يدل على زيادة في مستويات ملكية المرأة للأراضي. ومع ذلك، فإن مؤشرات مثل المؤشر 17.18.1 (القدرة الإحصائية لرصد التنمية المستدامة) تكشف عن قيود نظامية، لا سيما ضعف التصنيف وفق الجنس والإعاقة.

مساهمة منظمة العمل الدولية في تحقيق إطار التعاون وأهداف التنمية المستدامة في الأردن في العام 2024

في العام 2024، قدمت منظمة العمل الدولية مساهمات كبيرة في تحقيق إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة في الأردن 2023-2027، ودعم الجهود التي تبذلها البلاد لتحقيق النمو الاقتصادي الشامل، والحماية الاجتماعية، والتنمية المستدامة، والمساواة بين الجنسين، وتعزيز المساءلة المؤسسية. وعن طريق مجموعة من الإصلاحات في السياسات ومبادرات إيجاد فرص العمل وبرامج تنمية المهارات وتدخلات الحماية الاجتماعية، ساهمت منظمة العمل الدولية مباشرة في تحقيق النتائج الأربع ذات الأولوية لإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، مواءمة جهودها مع وكالات الأمم المتحدة وأهداف التنمية المستدامة.

النهوض بالنمو الأخضر الشامل والعمل اللائق (الأولوية 1 في إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة)

أدت منظمة العمل الدولية دوراً رائداً في تعزيز النمو الاقتصادي الشامل المراعي لكلا الجنسين في الأردن عن طريق تنفيذ برامج تركز على التوظيف وسَّعت نطاق الحصول على فرص عمل لائق وريادة الأعمال وتنمية المهارات. وكان برنامج الاستثمار المكثف للعمالة مبادرة رئيسية في هذا المجال، حيث استحدثت 2,032 وظيفة و174,688 يوم عمل في مشاريع البنية التحتية والمشاريع البيئية. ووفرت هذه الجهود دخلاً فورياً للعمالة الأكثر ضعفاً، ولا سيما اللاجئين وأفراد المجتمع المضيف، في ظل تعزيز الاقتصادات المحلية أيضاً.

ويُعدّ توسيع فرص تنمية ريادة الأعمال إنجازاً من الإنجازات الهامة، حيث حصل 350 رجلاً وامرأة على تدريب على إدارة الأعمال، مما تجاوز التوقعات وعزز الاعتماد على الذات في المجال الاقتصادي وسبل العيش المستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، ركزت منظمة العمل الدولية على بناء القدرات المؤسسية للتنمية الخضراء والمستدامة، ودربت 63 مهندساً ومسؤولاً من القطاع العام على المنهجيات الخضراء القائمة على الموارد المحلية. وكفل هذا التدريب أن تتمتع البلديات وصناع القرار بالخبرة الفنية لتنفيذ مشاريع بنية تحتية فعالة من حيث التكلفة ومستدامة بيئياً، مما يعزز الاستراتيجيات الوطنية في مجال القدرة على التصدي لتغيّر المناخ.

وأدت منظمة العمل الدولية أيضاً دوراً محورياً في دعم مبادرات الانتقال العادل، بما يضمن تحول الأردن نحو اقتصاد أكثر مراعاة للبيئة، وأكثر شمولية وإنصافاً. وأرست مبادرة الأردن العادل والبرنامج متعدد البلدان للتغير المناخي، إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة، والتقاطع الاجتماعي لدمج مبادئ الاقتصاد الأخضر في قطاعي الألبسة والأغذية المصنّعة في الأردن، بما يتماشى مع رؤية التحديث الاقتصادي والأولويات الوطنية في مجال العمل.

وأدت التدخلات في قطاع الألبسة في الأردن، إلى تعزيز العمل اللائق للعمالة المهاجرة. وشملت الإنجازات الرئيسية تدريب 855 عاملاً وعاملة على المهارات، ودعم 815 عاملاً وعاملة في مجال الصحة النفسية، وبالتالي تعزيز نظم الحماية الاجتماعية، وتعزيز الوعي بالحقوق العمالية، وتحسين الإدماج في مكان العمل عن طريق الحوار الاجتماعي الثلاثي.

وأرست هذه المبادرات الأساس للمساهمة في تحقيق الهدف 8 (العمل اللائق والنمو الاقتصادي)، والهدف 9 (الصناعة والابتكار والبنية التحتية)، والهدف 13 (العمل المناخي) من أهداف التنمية المستدامة عن طريق تعزيز نماذج الأعمال المستدامة، وتنظيم الوظائف الخضراء، وتزويد العمال بمهارات تحمّل تغيّر المناخ.

تعزيز الحماية الاجتماعية والخدمات الأساسية (الأولوية الثانية لإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة)

ساهمت الجهود التي بذلتها منظمة العمل الدولية في مجال الحماية الاجتماعية بشكل كبير في توسيع نطاق استفادة السكان الأكثر ضعفاً في الأردن من الخدمات الاجتماعية الجيدة وتعزيز اعتمادهم على ذواتهم. وعن طريق مبادرات مثل الخدمات الاستشارية الفنية للضمان الاجتماعي، ومشروع "نحو نظام وطني شامل للحماية الاجتماعية"، و"صندوق استدامة ++"، وبرنامج "آفاق"، أدت منظمة العمل الدولية دوراً رئيسياً في توسيع تغطية الضمان الاجتماعي والحد من العمل غير المنظم.

وفي العام 2024، استفاد 31,097 فرداً من مكافآت التغطية وإعانات الاشتراكات، بما يتجاوز بكثير الهدف الأصلي البالغ 20,000 فرد، مما يدل على فعالية استراتيجيات منظمة العمل الدولية في تعزيز التنظيم وحماية العمال. وبالإضافة إلى ذلك، تمكّن 19,365 من النازحين قسراً وأفراد المجتمع المضيف من الحصول على خدمات الحماية الاجتماعية، بما في ذلك التوثيق القانوني وحماية الطفولة والخدمات الصحية، مما يضمن دمج الفئات الأكثر ضعفاً في إطار الحماية الوطني.

وعززت الجهود التي بذلتها منظمة العمل الدولية في مجال بناء القدرات مؤسسات الضمان الاجتماعي في الأردن، حيث درّبت 134 موظفاً في المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي على تنفيذ أنشطة التوعية، متجاوزة بكثير الهدف. وأصبحوا أكثر جهوزية للتعامل مع العمالة الأكثر ضعفاً وتعزيز التحاقهم بمظلة الضمان الاجتماعي، مما حسن حصولهم على المنافع. وعلاوة على ذلك، تم إرسال 328,629 رسالة توعوية إلى العمالة، مما أدى دوراً رئيسياً في إطلاعهم على حقوقهم وزيادة مشاركتهم في برامج الضمان الاجتماعي.

كما كانت المساهمات على مستوى السياسات محور تركيز رئيسي في عام 2024. ودعمت منظمة العمل الدولية تعديلات قانون الضمان الاجتماعي، التي سهلت توسيع نطاق التغطية للاجئين والعمالة غير المنظمة وغيرهم من الفئات. وبالإضافة إلى ذلك، ساعدت التحسينات التنظيمية، مثل إدخال نظام دور الحضانة رقم 6 لعام 2024 على ضمان دعم أفضل لرعاية الطفولة في مكان العمل، مما يُسهّل على الأمهات والآباء العاملين المشاركة والبقاء في سوق العمل. وعززت هذه الجهود مباشرة الهدف 1 (القضاء على الفقر) والهدف 3 (الصحة الجيدة والرفاه) والهدف 10 (الحد من أوجه عدم المساواة) من أهداف التنمية المستدامة



تعزيز الإدارة المستدامة للموارد والاقتصاد الأخضر (الأولوية 3 من إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة)

اضطلعت منظمة العمل الدولية بدور رئيسي في تعزيز الانتصاف في الحصول على الموارد المستدامة وإيجاد فرص عمل خضراء في الأردن. وحقق برنامج الاستثمار المكثف للعمالة إنجازات ملحوظة في الجهود الرامية للتشجير، حيث غطى 345 هكتاراً من الأراضي وزرع 100,000 شجرة، متجاوزاً التوقعات ومعرّضاً قدرة الأردن على تحمّل تغيّر المناخ.

ومن الإنجازات الأخرى الهامة، دمج التخطيط للقوى العاملة في الاقتصاد الأخضر في الاستراتيجية الوطنية للتوجيه والإرشاد المهني والوظيفي، مما يضمن تزويد العمالة والشباب بالمهارات المتوافقة مع التكيّف مع المناخ، واتجاهات التوظيف المستدام. وساهم التركيز على إيجاد فرص العمل الخضراء وتنمية القوى العاملة الصديقة للبيئة في تحقيق الهدف 6 (المياه النظيفة والصرف الصحي) ، والهدف 12 (الاستهلاك والإنتاج المسؤولين) ، والهدف 15 (الحياة على الأرض) من أهداف التنمية المستدامة.

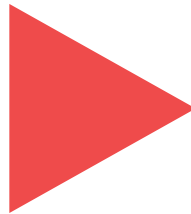


تعزيز المساواة بين الجنسين والشمولية والمساءلة المؤسسية (الأولوية 4 من إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة)

في العام 2024، عززت منظمة العمل الدولية مبادئ المساواة بين الجنسين والشمولية في مكان العمل، عن طريق التدخلات المستهدفة التي دعمت مشاركة المرأة في القوى العاملة وسياسات العمالة الشاملة لذوي الإعاقة. وشكّل دمج 975 عاملاً وعاملة من ذوي الإعاقة في قطاع الألبسة في الأردن إنجازاً هاماً، مما يمثل أول مبادرة واسعة النطاق من نوعها. ولمأسسة إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة، وضعت منظمة العمل الدولية مبادئ توجيهية لتعزيز توظيف العمالة من ذوي الإعاقة، وقدمت توصيات عملية لأصحاب العمل لضمان التوظيف والاستدامة المنصفين.

كما شهدت مشاركة المرأة في مواقع صنع القرار تحسناً ملحوظاً. وفي العام 2024، شكّلت النساء 68 في المائة من التمثيل في آليات التعاون في مكان العمل، مما يؤكد التقدم المحرز نحو القيادة المتوازنة بين الجنسين في علاقات العمل. وعلاوة على ذلك، دعمت منظمة العمل الدولية التعديلات على قانون الشركات، التي تنص على تمثيل نسائي لا يقل عن 20 في المائة في مجالس إدارة الشركات، وهو إنجاز هام على مستوى المساواة بين الجنسين في قطاعي الاقتصاد والأعمال في الأردن.

كما تعززت حماية عمل الأمهات والآباء عن طريق تنفيذ نظام دور الحضانة رقم 6 لعام 2024، مما يضمن تحسين امتثال مرافق رعاية الطفولة في مكان العمل ورصدها. وبالإضافة إلى ذلك، أطلقت أربع حملات توعية لمعالجة قضايا مثل المساواة في الأجور، والفجوة في الأجور بين الجنسين، والعنف في مكان العمل، والتمييز بين الجنسين، وتعزيز المزيد من المساءلة والتغيير الثقافي في بيئات العمل.



وفيما يتعلق بالحوكمة والمساءلة المؤسسية، دعمت منظمة العمل الدولية الشفافية وصنع سياسات مبنية على الأدلة عن طريق تنفيذ نهج قائم على البيانات لتتبع تغطية الحماية الاجتماعية بالتعاون مع المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي. كما اضطلع برنامج عمل أفضل في الأردن بدور رئيسي في تحسين إنفاذ حقوق العمالة والامتثال لها عن طريق آليات الحوار الإجماعي الثلاثية. وعززت هذه الجهود التزام الأردن بالهدف 5 (المساواة بين الجنسين) والهدف 16 (السلام والعدالة والمؤسسات القوية) من أهداف التنمية المستدامة.



الجزء الخامس

التحديات والدروس المستفادة والفرص



التحديات

لقد حققت مبادرات منظمة العمل الدولية في الأردن إنجازات ملموسة في تعزيز التوظيف، والحماية الاجتماعية، والمساواة بين الجنسين، والاستدامة. وعلى الرغم من وجود بعض التحديات الهيكلية والتشغيلية، فإن هذه التحديات تمثل فرصاً لتعزيز الأداء من خلال اعتماد استراتيجيات تكيف فعالة، وتعزيز التنسيق بين الجهات المعنية، وتطوير السياسات بما يتماشى مع الواقع الاجتماعي والاقتصادي. ويُعتبر التعامل الإيجابي مع هذه التحديات خطوة أساسية لضمان استمرار النمو الاقتصادي الشامل، وتعزيز التكامل في سوق العمل، وتقوية آليات الحماية الاجتماعية بما يعود بالنفع على كافة فئات المجتمع.

تحقيق أهداف البرنامج



حقق برنامج الاستثمار المكثف للعمالة 81% من هدفه في إيجاد فرص العمل، حيث تم توفير 2,032 وظيفة من أصل الهدف البالغ 2,500 وظيفة. وبالمثل، بلغ عدد المستفيدين من ذوي الدخل الأسري الأعلى 8,605، وهو أقل من الهدف المقرر البالغ 12,500 مستفيد. تعكس هذه الفجوات، أهمية تعزيز التدخلات المستهدفة لمعالجة الحواجز التي تواجه الفئات الأشد ضعفاً، خاصة النساء اللواتي ما زلن يحتلن تمثيلاً محدوداً في برامج العمالة المكثفة. أما فيما يخص "صندوق استدامة++"، فقد تم اعتماد لائحتين داخليتين وإجراءات تشغيلية من أصل ثلاث مقررّة، وتم عقد 11 جلسة إعلامية وتوعوية من أصل 15 مخطط لها. ويبرز هذا التأخير الحاجة إلى تبسيط العمليات التشغيلية وتكثيف جهود التوعية لضمان توسيع نطاق الاستفادة وتعزيز الأثر الإيجابي للبرنامج.

إدماج العمالة اللاجئة في سوق العمل



على الرغم من التقدم المحرز في توفير فرص العمل للاجئين واللاجئات، لا تزال هناك تحديات تواجه إدماجهم الكامل في سوق العمل المنظم. فالعوائق القانونية، ومحدودية الفرص في سوق العمل المنظم، إلى جانب الوصم الاجتماعي، تستمر في تقييد مشاركتهم. على سبيل المثال، انتهت صلاحية الإعفاء من تصاريح العمالة اللاجئة السورية في حزيران 2024، مما أدى إلى تأخير في إصدار التصاريح وبداية تنفيذ أنشطة بعض المشاريع. ورغم تمديد الإعفاء حتى كانون الأول 2024، يبقى احتمال حدوث تأخيرات إضافية وارداً إذا لم يتم تجديده في عام 2025. كما أدت بعض الإجراءات في عملية تقديم العطاءات للمشاريع البلدية، إلى تأخيرات أثرت على سرعة تنفيذ الأنشطة في بعض المناطق.

النهوض بالمساواة بين الجنسين والشمولية



تواصل الجهود المبذولة لتعزيز المساواة بين الجنسين وإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة تحقيق تقدم ملحوظ، رغم وجود تحديات ثقافية واجتماعية. فالتوعية المستمرة تسهم في تقليل الحواجز الناتجة عن العادات والتصورات التقليدية حول أدوار الجنسين والإعاقة، مما يفتح آفاقاً أوسع للحوار والعمل الفعّال. كما تبرز فرص جديدة لتعزيز التمثيل النقابي للعمالة الزراعية، في ظل تواصل النقاشات مع الجهات الرسمية لتطوير آليات داعمة تؤدي إلى تأسيس نقابات مستقلة تعكس احتياجاتهم.

الانتقال العادل والاقتصاد الأخضر



على الرغم من أن مبادرة الأردن العادل ما زالت في مراحلها الأولى، إلا أنها تحمل آفاقاً واعدة، ومن المقرر أن يبدأ تنفيذها الكامل في العام 2025. وتُشكّل هذه المرحلة فرصة لتعزيز دعم أصحاب المصلحة على نطاق واسع، ومواءمة السياسات مع المعايير الدولية، وتأمين التمويل المستدام. كما يتطلب دمج مبادئ الاقتصاد الأخضر في قطاعي تصنيع الألبسة والأغذية في الأردن جهوداً مستمرة لضمان أن يكون الانتقال شاملاً ومنصفاً، مع إيلاء اهتمام خاص للفئات الأكثر حاجة للدعم، مثل الأشخاص ذوي الإعاقة، لضمان تحقيق أثر إيجابي مستدام.

تحديات نظام الحماية الاجتماعية



يواجه نظام الحماية الاجتماعية في الأردن تحديات مالية تحد من قدرته على توسيع نطاق التغطية مع الحفاظ على استدامته المالية. ويُعد تحقيق التوازن بين توسيع التغطية وقيود المالية العامة مسألة دقيقة ومعقدة تتطلب حلولاً مدروسة. إلى جانب ذلك، يستمر وجود القطاع غيرالمنظم في سوق العمل، مما يستدعي تعزيز التنسيق بين المؤسسات المعنية، وتطوير عمليات تفتيش العمل، وتحسين نظم جمع البيانات لتحديد العمالة غير المشمولة بالحماية الاجتماعية، وضمان شمولهم ضمن التغطية.

العمل اللائق للعمالة المهاجرة



تواجه منظمة العمل الدولية بعض التحديات فيما يتعلق بتعزيز الإصلاحات المستدامة في صناعة الألبسة في الأردن، ناجمة بشكل رئيسي عن اختلاف أولويات أصحاب المصلحة الرئيسيين والقدرات المؤسسية المحدودة، خاصة بين النقابات والمؤسسات الصغيرة. وعلى الرغم من هذه التحديات التشغيلية، بما في ذلك الحاجة إلى تطوير آليات تظلم أكثر فعالية وتعزيز الشفافية، تُشكّل فرص بناء الثقة المتبادلة وتعزيز الحوار المشترك أساساً قوياً للتقدم. كما أن معالجة التمييز وتعزيز تمكين المرأة في المواقع القيادية، إلى جانب التعامل مع الضغوط الخارجية المرتبطة بعدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي، تمثل عناصر محورية لتحقيق تحول شامل ومستدام في هذا القطاع.



الدروس المستفادة

قدمت برامج منظمة العمل الدولية في الأردن رؤى قيمة حول العوامل المؤثرة في فعالية التدخلات واستدامتها. وأظهر التعاون مع أصحاب المصلحة في مختلف القطاعات أهمية تعزيز التنسيق وتحسين تنفيذ السياسات لمعالجة التحديات النظامية. بالإضافة إلى ذلك، أبرزت ديناميكيات سوق العمل المتغيرة، والعوامل الاجتماعية والثقافية، الحاجة إلى اعتماد استراتيجيات مرنة تستجيب لهذه المتغيرات، لضمان تحقيق أثر شامل ومستدام على المدى الطويل. وتشكل هذه الرؤى قاعدة متينة لصقل المبادرات المستقبلية، وتقوية الشراكات، وتسريع تقدم الأردن نحو تحقيق التنمية المستدامة والعدالة.

تعزيز التعاون بين أصحاب المصلحة



يسلط تعاون منظمة العمل الدولية الطويل مع قطاع الألبسة في الأردن الضوء على أهمية تعزيز التعاون بين أصحاب المصلحة. وغالباً ما تؤدي الأولويات المتباينة بين أصحاب العمل والنقابات والمؤسسات الحكومية إلى تعقيد الجهود المبذولة لمواءمة المصالح وتنفيذ إصلاحات منسقة. ويعد تعزيز التعاون، إلى جانب بناء قدرات المؤسسات لأطراف الإنتاج الثلاث (الحكومة، أصحاب العمل، ممثلي العمالة)، أمراً ضرورياً لمعالجة القضايا النظامية ودفع التحسينات المستدامة.

التنسيق المبكر بين أصحاب المصلحة



تشير التأخيرات في تنفيذ بعض المشاريع إلى أهمية تعزيز التنسيق المبكر بين أصحاب المصلحة لضمان سير تنفيذ المشاريع بسلاسة أكبر. ويُعدّ إشراك الجهات الفاعلة الرئيسية منذ المراحل الأولى خطوة أساسية لبناء توافق في الآراء، ومواءمة الأولويات، والتصدي للتحديات المحتملة بشكل استباقي قبل ظهورها.

النهج التكيفية والمبنية على الأدلة



يعكس نجاح "صندوق إستدامة ++" أهمية اتخاذ قرارات مبنية على البيانات والتعلم التكيفي. وأثبتت التغذية الراجعة في الوقت الفعلي، والرصد الفصلي، والحوافز المالية المستهدفة، فعاليتها في توسيع تغطية مظلة الضمان الاجتماعي، وتوجيه إصلاحات السياسات. ويتطلب الحفاظ على هذا النهج الاستمرار ببناء القدرات، وتقوية التعاون بين كافة المؤسسات، وتكامل أطر تبادل البيانات.

معالجة الحواجز الثقافية والمجتمعية



تواجه الجهود المبذولة لتعزيز المساواة بين الجنسين وإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة عادات ثقافية ومجتمعية عميقة الجذور. ويمكن أن يساعد بناء القدرات المنظم ورفع الوعي المصمم وفقاً لاحتياجات أصحاب المصلحة في تفكيك المفاهيم الخاطئة ودفع عجلة التغيير السلوكي. كما أن النهج التشاركية التي ترفع الأصوات المهمشة ضرورية لضمان ملاءمة التدخلات واستدامتها.

الاستفادة من الأدوات الرقمية والشراكات



توفر المنصات والأدوات الرقمية فرصاً كبيرة لتوسيع الوعي والتغلب على الحواجز الإجرائية. ويمكن أن توفر الشراكات المعززة مع منظمات المجتمع المدني ومجموعات المناصرة إطاراً جماعياً للتصدي للمقاومة وتوسيع نطاق التدخلات. بالإضافة إلى ذلك، يُمكن لعرض قصص النجاح والإنجازات الموثقة أن يلهم أصحاب المصلحة ويحفزهم على تبني ممارسات أكثر شمولية وتأثيراً.

الفرد

مع استمرار الأردن في بذل الجهود لتعزيز سوق العمل ونظم الحماية الاجتماعية والمرونة الاقتصادية، ظهرت العديد من الفرص لتعزيز أثر المبادرات الحالية. ويشكل المشهد السياسي المتطور، بما فيه تطوير الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية في الأردن، والتوسع في مبادرات الوظائف الخضراء، أساساً قوياً لتعزيز النمو الشامل والمستدام. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الزخم المكتسب في مجال المساواة بين الجنسين، وإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة، يوفر مسارات لتعزيز إدماج ممارسات العمل المنصفة. ويمكن أن تؤدي معالجة التحديات الإدارية والتشغيلية، مثل تبسيط العمليات الإجرائية وتحسين آليات التنسيق، إلى تعزيز كفاءة التدخلات وقابليتها للتوسع. وعن طريق مواءمة الجهود المبذولة مع الأولويات الوطنية، وتعزيز الشراكات، والاستفادة من الحلول المبتكرة، فإن منظمة العمل الدولية في وضع يسمح لها بدعم الأردن في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية طويلة الأجل.

توسيع نطاق تغطية الحماية الاجتماعية



يمثل التطوير المستمر للاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية في الأردن فرصة لتعزيز نظام الحماية الاجتماعية. وبناء على النجاح الذي حققه "صندوق إستدامة++"، يمكن أن تساعد الحلول السياسية المبتكرة مثل إعانات الاشتراكات في سد الفجوات في تغطية العمالة ذات الدخل المنخفض والعمالة غير المنظمة. كما أن تحسين التنسيق بين برامج التأمينات الاجتماعية والمساعدات الاجتماعية يمكن أن يضمن انتقالاً أكثر سلاسة وحماية أكثر شمولاً للفئات الأكثر حاجة للدعم.

تعزيز الوظائف الخضراء والممارسات المستدامة



توفر مبادرة الأردن العادل وغيرها من المشاريع الرامية إلى إيجاد فرص عمل خضراء أساساً لدمج مبادئ الاقتصاد الأخضر في سوق العمل الأردني. وعن طريق تعزيز نماذج الأعمال المستدامة وتزويد العمالة بمهارات التكيف مع تغيّر المناخ، يمكن لمنظمة العمل الدولية دعم انتقال الأردن إلى اقتصاد أكثر مراعاة للبيئة وأكثر شمولية وإنصافاً.

النهوض بالمساواة بين الجنسين وإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة



أرست الجهود التي بذلتها منظمة العمل الدولية لتعزيز المساواة بين الجنسين وإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة الأساس للتغيير. وبناء على هذه الإنجازات، يمكن لمنظمة العمل الدولية الاستفادة من الأدوات الرقمية والشراكات وقصص النجاح لتفكيك الحواجز ودفع التحول الثقافي. ويقدم تعزيز حماية عمل الأمهات والآباء العاملين، على سبيل المثال عن طريق نظام دور الحضانة رقم 6 لعام 2024، فرصاً للنهوض بمشاركة المرأة في القوى العاملة.

تبسيط العمليات التشغيلية



يمكن أن يساهم التعامل الفعّال مع التحديات المتعلقة بالإجراءات الحكومية وعمليات العطاءات في تعزيز كفاءة تنفيذ البرامج. ويساعد تبسيط هذه الإجراءات، واستكشاف آليات شراء مبتكرة، والاستثمار في تطوير مهارات الموظفين والموظفات على تجاوز التأخيرات وضمان إنجاز المشاريع ضمن الجداول الزمنية المحددة.

تعزيز النمو الاقتصادي الشامل



عن طريق الاستثمار في إيجاد فرص عمل لائقة، وتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية، وتعزيز النمو الشامل، يمكن لمنظمة العمل الدولية المساهمة في تحقيق رؤية التحديث الاقتصادي 2033. وستكون مواءمة التدخلات مع الأولويات الوطنية والاستفادة من الشراكات مع الهيئات الحكومية، ومنظمات أصحاب العمل، والعمالة، أمرين أساسيين لتحقيق التنمية المستدامة والشاملة.

الجزء السادس المنشورات



International
Labour
Organization

PROSPECTS



Kingdom of the Netherlands



Funded by
the European Union

- Workers' organizations responding to the needs of refugees and other forcibly displaced persons

UDARRIB
مدرب

◀ مساهمات منظمة العمل الدولية الاستراتيجية في التنمية الوطنية في العام 2024: النهوض بالمعرفة من أجل النمو الشامل

صناعات أخرى. وبالمثل، البحث الذي أجرته المنظمة حول حوكمة هجرة اليد العاملة سد الفجوات المعرفية الجوهرية، حيث قدم أول تقييم شامل لنظم بيانات الهجرة في الأردن واقتراح تدابير ملموسة لتعزيز حماية العمال المهاجرين مع تعظيم مساهماتهم الاقتصادية.

ويتضح التزام منظمة العمل الدولية بتحسين ظروف العمل وحقوق العمل، في مناصرتها المستمرة للمصادقة على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 190 بشأن العنف والتحرش، مدعومة بتحليل دقيق للسياسات ومشاورات مع أصحاب المصلحة. وأظهر تشغيل آليات معالجة المظالم في إطار برنامج الاستثمار المكثف للعمالة كيف يمكن لنظم المساواة المتينة أن تعزز الكرامة في مكان العمل مع تحسين نتائج المشروع. وقد تعززت هذه الجهود عن طريق البحث الاستراتيجي الذي أجرته منظمة العمل الدولية حول السياسات الصناعية في قطاع المنسوجات في الأردن، الذي وازن بين المخاوف المتصلة بالقدرة التنافسية وضرورات العمل اللائق لرسم مستقبل مستدام لهذه الصناعة الحيوية.

ولعل الأهم من ذلك هو أن المنتجات المعرفية لمنظمة العمل الدولية لعام 2024 سدت الفجوة بين البحث والتطبيق العملي عبر جهات متعددة. وأظهرت التحليل الاقتصادية لمشاريع البنية التحتية الكبرى مثل نظام مياه وادي العرب كيف يمكن للاستثمارات العامة أن تزيد من آثار التوظيف، بينما حددت دراسات سلسلة القيمة في القطاع الهندسي في الأردن إمكانات غير مستغلة لاستحداث فرص عمل جيدة. وعن طريق ترسيخ هذه الرؤى في أولويات التنمية الوطنية في الأردن، بما في ذلك رؤية التحديث الاقتصادي، ضمنت منظمة العمل الدولية أن يكون لعملها أهمية دائمة في مجال السياسات.

خلال العام 2024، اضطلعت منظمة العمل الدولية بدور محوري في تشكيل سياسات وممارسات سوق العمل في الأردن، عن طريق توليد المعرفة والخبرة الفنية الصلبة. وعن طريق العمل في شراكة وثيقة مع الحكومة الأردنية ومنظمات العمالة وأصحاب العمل والشركاء في التنمية، أنتجت منظمة العمل الدولية سلسلة من الدراسات البحثية المؤثرة والمبادئ التوجيهية للسياسات والتدخلات البرنامجية التي عالجت تحديات سوق العمل الأكثر إلحاحاً في المملكة مع رسم مسار نحو نمو اقتصادي أكثر شمولاً واستدامة.

وشهد العام تقدماً ملحوظاً في مجال المساواة بين الجنسين والتمكين الاقتصادي للمرأة، حيث قادت منظمة العمل الدولية نهجاً مبتكرة لكسر الحواجز التي تحول دون مشاركة المرأة في القوى العاملة. وتمثل مبادرة "تدريبك: هدف للحياة" جهداً رائداً يرمي إلى إضفاء طابع مهني على أدوار المرأة في قطاع الرياضة واللياقة البدنية المتنامي في الأردن، حيث تجمع بين تنمية المهارات وحملات التوعية لتغيير التصورات المجتمعية. واستكملت الاستراتيجية الشاملة لبرنامج العمل اللائق للمرأة، بغية مواءمة السياسات الوطنية مع معايير العمل الدولية، لا سيما في التصدي للتمييز في مكان العمل وتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية.

وقدمت أبحاث منظمة العمل الدولية حول التحول الهيكلي وعدم التنظيم رؤى مهمة حول الأبعاد المتعلقة بكلا الجنسين لمواطني الضعف في سوق العمل، وقدمت لصانعي السياسات مسارات مبنية على الأدلة للحد من ظروف العمل الهشة التي تؤثر بشكل غير متناسب على العائلات.

وفي مجال الإدماج الاجتماعي، فتحت منظمة العمل الدولية آفاقاً جديدة عن طريق مبادئها التوجيهية الخاصة بقطاعات معينة من أجل توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة في صناعة الألبسة في الأردن. ولم يوفر هذا العمل الرائد أدوات عملية لأصحاب العمل لئيشئوا أماكن عمل يمكن دخولها فحسب، بل شكل أيضاً نموذجاً للتوظيف الشامل للإعاقة الذي يمكن تكراره في

ومع استمرار الأردن في اجتياز الانتقال المعقد في سوق العمل، ستكون المنتجات المعرفية التي طورتها منظمة العمل الدولية في العام 2024 بمثابة نقاط مرجعية حاسمة لصنع سياسات مبنية على الأدلة. وقد أنتجت المنظمة بقدرتها الفريدة على الجمع بين الخبرات العالمية والشراكات المحلية حلولاً قابلة للتنفيذ تعالج في الوقت نفسه التحديات المباشرة مع إرساء الأسس المؤسسية للتقدم طويل الأجل نحو العمل اللائق والتنمية المستدامة الشاملة.

ولم تؤد هذه المساهمات إلى تعزيز إصلاحات سوق العمل في الأردن فحسب، بل جعلت المملكة أيضاً رائدة إقليمياً في تنفيذ النهج المبتكرة للتصدي لتحديات التوظيف. وبالنظر إلى المستقبل، ستستمر أطر البحث وأدوات السياسات ونماذج التنفيذ التي طورتها عن طريق هذه الجهود في توجيه تقدم الأردن نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وبناء مستقبل عمل أكثر إنصافاً.



المنشورات

المرأة في الرياضة في الأردن - تدريبك هدف للحياة: تحسين مهارات مدربي اللياقة البدنية والمدربين الشخصيين



اضغط هنا

بالتزامن مع الشراكة الاستراتيجية بين وزارة الشباب في الأردن ومنظمة العمل الدولية، وضعت منصة "مُدرب"، المعروفة بخبرتها في الاستشارات الرياضية، تصوّراً لبرنامج "تدريبك هدف للحياة" ونفذته. وتلتزم منصة "مدرب"، وهي مؤسسة اجتماعية مسجلة لدى وزارة الصناعة والتجارة الأردنية، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية، بتعزيز تمكين المرأة عن طريق إيجاد فرص عمل لائقة وتخفيف معدلات البطالة. ويركز هذا البرنامج بشكل خاص على تزويد المشاركات بالمهارات اللازمة للعمل في الصالات الرياضية والمؤسسات التعليمية والمرافق الرياضية المختلفة. وعن طريق الاستخدام الفعال لوسائل الإعلام، يسعى برنامج "تدريبك: هدف للحياة" إلى كسر المفاهيم الخاطئة والصور النمطية حول قدرات المرأة.

تاريخ النشر: 02 أيار/مايو 2024

إرشادات لتعزيز تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة في قطاع الألبسة الأردني



اضغط هنا

يعتبر قطاع الألبسة من القطاعات الرائدة في الأردن، وقد شهد نمواً مستمراً خلال السنوات الماضية ساهم في استحداث العديد من فرص العمل. ويشكل برنامج عمل أفضل شراكة بين منظمة العمل الدولية ومؤسسة التمويل الدولية التي تتعاون بشكل مباشر مع مصانع الألبسة لتحسين ظروف العمل وإنفاذ لوائح العمل.

والهدف الأساسي من هذا الدليل هو تعزيز بيئة عمل مستجيبة وشاملة لتوظيف الأشخاص ذوي الإعاقة في مصانع الألبسة. وتعزز هذه الإرشادات بيئة شاملة للأشخاص ذوي الإعاقة عن طريق تمكين أصحاب العمل من التعرف على قيمة وإمكانات الأفراد ذوي الإعاقة، وضمان معاملة عادلة، وتسهيل تطوير وتنفيذ التسهيلات المعقولة اللازمة لدمج الأشخاص ذوي الإعاقة في العملية الإنتاجية.

تاريخ النشر: 22 أيار/مايو 2024

القطاع غير المنظم والتحول الهيكلي في مصر والعراق والأردن

القطاع غير المنظم هو ظاهرة معقدة ومتعددة الأوجه تشمل مجموعة متنوعة من الأنشطة والمعاملات والأفراد، الذين يعملون إلى حد كبير خارج الأعمال التجارية المنظمة، ولكن أيضاً فيها بدرجة مختلفة. ويمثل مكوناً حاسماً ولكنه إشكالي في النشاط الاقتصادي العالمي؛ وهذا يعني أنه في حين أن القطاع غير المنظم يمكن أن يكون آلية للتكيف من أجل التخفيف من حدة الفقر عندما لا ينتج الاقتصاد ما يكفي من الوظائف المنظمة، فإن المستويات العالية من عدم التنظيم الهيكلي تعرض الاقتصادات لمواطن ضعف طويلة الأجل، يمكن أن تتعزز أكثر عندما تضربها الصدمات. وبالنظر إلى انتشار واستمرار عدم التنظيم في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والتعرض المتزايد للصدمة العالمية والإقليمية، تضافرت جهود منظمة العمل الدولية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمناصرة سياسات استشرافية فعالة في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تستحدث المرونة مع النظر في تأثيرها المحتمل على التنظيم.



اضغط هنا

ويعكس هذا التقرير المشترك العمل الذي نفذه حتى الآن، الذي تضمن بحوثاً مكتبية وسلسلة من المشاورات مع صانعي السياسات في مجموعة من ثلاثة بلدان، وهي الأردن والعراق ومصر، بهدف توسيع النطاق ليشمل المزيد من البلدان في مرحلة لاحقة من النشاط المشترك. وركز التحليل على الأثر القصير والطويل الأجل لتدابير السياسات المعتمدة استجابة لجائحة كورونا.

ونوقشت الاستنتاجات الأولية في ورشة العمل المشتركة بين منظمة العمل الدولية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حول معالجة العمل غير المنظم في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في أوقات الصدمات، التي عقدت في مركز اسطنبول التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في تشرين الثاني/نوفمبر 2022. وتناولت المناقشات كيفية استفادة البلدان من تدابير الطوارئ المفروضة خلال الصدمات الاجتماعية والاقتصادية المتكررة لتنفيذ أجندة إصلاح طويلة الأجل لمعالجة مواطن الضعف الهيكلية الأساسية للاقتصاد غير المنظم وبالتالي تشجيع التنظيم تدريجياً.

ووضع إطار لتقييم تأثير سياسات اقتصادية واجتماعية مختارة، لا سيما تدابير السياسات المنفذة استجابة لجائحة كورونا، على تنظيم الوظائف والأعمال.

تاريخ النشر: 11 حزيران/يونيو 2024

آليات معالجة المظالم



اضغط هنا

أنشأ برنامج "الاستثمار المكثف للعمالة" آلية سهلة الاستخدام لمعالجة مظالم العمالة وأصحاب المصلحة. ويضمن هذا النظام الاستجابات في الوقت المناسب ويعزز الشفافية ويدعم الحق في الحصول على المعلومات. كما أنه يُمكن الإدارة من معالجة المشاكل وحلها على الفور.

ومنذ بداية المرحلة السادسة، تلقى خط المساعدة الشكاوى والاستفسارات بشكل يومي. ومن الأهمية بمكان أن يستمر برنامج الاستثمار المكثف للعمالة في إعطاء الأولوية للتواصل الفعال مع أصحاب المصلحة وخاصة العمالة للحفاظ على تأثيره الإيجابي وتعزيز أهدافه.

تاريخ النشر: 11 حزيران/يونيو 2024

توصيات للأردن من أجل المصادقة على اتفاقية منظمة العمل الدولية، بشأن العنف والتحرش، 2019 (رقم 190)

يشكل العنف والتحرش في عالم العمل ظاهرة خطيرة وضارة منتشرة عالمياً. ولها آثار عميقة الجذور ومكلفة تهدد استقرار وأمن العمال واستدامة عملهم وتعيق التقدم والتنمية.

ولمعالجة هذه المسألة، اعتمدت منظمة العمل الدولية الاتفاقية رقم 190 بشأن القضاء على العنف والتحرش في عالم العمل لعام 2019، إلى جانب التوصية رقم 206 المصاحبة لها، في حزيران/يونيو 2019. وتوفر هذه الصكوك أدوات أساسية لحماية حقوق العمال، وضمان بيئة عمل آمنة، وإنشاء إطار مشترك لمنع العنف والتحرش والقضاء عليهما في عالم العمل.

ويخلص هذا الموجز السياساتي العمل المكثف مع شركاء منظمة العمل الدولية الوطنيين في الأردن، بما في ذلك فريق وطني أنشأته اللجنة الأردنية للإنصاف في الأجور في عام 2020 لتعزيز بيئة عمل خالية من جميع أنواع العنف والتحرش، والترويج للمصادقة على الاتفاقية رقم 190.

تاريخ النشر: 21 حزيران/يونيو 2024



اضغط هنا

تقييم للإحصاءات المتعلقة بهجرة اليد العاملة في الدول العربية

يُقيم هذا التقييم لإحصاءات هجرة اليد العاملة في الدول العربية: التقرير الإقليمي مصادر البيانات الحالية حول هجرة اليد العاملة والعمال المهاجرين في المنطقة العربية، بالاعتماد على ملفات تعريف البلدان الفردية. ويسعى التقرير إلى تقييم حالة إحصاءات هجرة اليد العاملة في المنطقة في نهاية عام 2021، بهدف صياغة استراتيجية إقليمية لدعم جهود البلدان الرامية إلى بناء القدرات في تعزيز جمع ونشر إحصاءات هجرة اليد العاملة على المديين القصير والمتوسط.

تاريخ النشر: 1 تموز/يوليو 2024



اضغط هنا

برنامج العمل اللائق للمرأة - الأردن 2022 - 2023

يلخص هذا التقرير التقدم المحرز في برنامج العمل اللائق للمرأة التابع لمنظمة العمل الدولية نحو تعزيز المساواة بين الجنسين في إطار البرنامج القطري للعمل اللائق في الأردن للفترتين 2019-2022 و2023-2027. ويعرض الإنجازات وكيفية قيادة برنامج العمل اللائق للمرأة مع شركائه الوطنيين التغيير عن طريق مناصرة ظروف عمل لائقة في مختلف القطاعات، وضمان توافق التشريعات والسياسات الوطنية مع معايير العمل الدولية.

وشهد العامين الماضيان مستوى عالٍ من الإنتاجية في برنامج العمل اللائق للمرأة في الأردن، على الرغم من التحديات السياسية والاقتصادية السائدة، وأظهر تفانياً وقيادة ومرونة في تعزيز المساواة بين الجنسين والعدالة الاجتماعية. وهو يفيد بشكل كبير آلاف العاملات والعاملين سنوياً عن طريق التواصل عن كثب مع العاملات والمؤسسات المملوكة للنساء والنساء والفتيات الأكثر حاجة للدعم لتحديد وفهم تحدياتهم وآفاقهم.



اضغط هنا

كما يتعاون برنامج العمل اللائق للمرأة على نطاق واسع مع وزارة العمل، واللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، وغرفة الصناعة في الأردن، والاتحاد العام لنقابات عمال الأردن، والمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، واللجنة الوزارية لتمكين المرأة للتصدي للتحديات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين والعمل اللائق، لا سيما بين النساء والفئات الأكثر ضعفاً. وهذا المسعى مُمأسس ومُعتمد على المستوى الوطني، كما هو موضح في وثيقتين رئيسيتين وهما: الاستراتيجية الوطنية للمرأة في الأردن (2020-2025) وخطط عمل رؤية التحديث الاقتصادي 2033.

تاريخ النشر: 26 تموز/يوليو 2024

المنظمات العمالية تستجيب لاحتياجات اللاجئين وغيرهم من النازحين قسراً

يسلط هذا التقرير الضوء على التزام منظمة العمل الدولية بعدم التمييز والحماية من الاستغلال والجهود الرامية لإدماج اللاجئين في القوى العاملة، وخاصة النساء والعاملين والعاملات في القطاع غير المنظم.

وعلى الرغم من نقاط قوتها، تواجه النقابات تحديات هائلة في إشراك اللاجئين، بما في ذلك الحواجز القانونية، وعدم التنظيم، ونقص التمويل، والافتقار إلى الخبرة المواضيعية. كما أن العوامل الخارجية، مثل القيود المفروضة على الحرية النقابية والمفاوضة الجماعية، تعوق جهودها.

ويحدد التقرير الممارسات الجيدة التي تعزز زيادة إدماج اللاجئين، مثل التدريب وبناء التحالفات والمبادرات المراعية للنوع الاجتماعي والتعاون الدولي. ويؤكد على أهمية التعاون بين الحكومات، والجهات الفاعلة في مجال التنمية، والمنظمات العمالية، في معالجة النزوح القسري.



اضغط هنا

كما أن التقرير يقدم توصيات قابلة للتنفيذ للحكومات، وأصحاب العمل، والهيئات الدولية، إلى جانب قائمة مرجعية للتقييم الذاتي لمنظمات العمال لتعزيز إشراكها للاجئين واللاجئات. ويؤكد هذا البحث أن بناء استجابات مستدامة وشاملة يتطلب دعماً منسقاً من العديد من أصحاب المصلحة.

تاريخ النشر: 11 أيلول/سبتمبر 2024

السياسات والاستراتيجيات الصناعية المستدامة في قطاع المنسوجات والألبسة: الدروس المستفادة من الأردن وفيتنام وكمبوديا

تبنى البلدان بشكل متزايد استراتيجيات وسياسات صناعية استجابة للأزمات العالمية والاتجاهات الاقتصادية الناشئة. وفيما يتعلق بقطاع المنسوجات والألبسة، يمكن للاستراتيجيات والسياسات الصناعية، عند تطويرها بطريقة شاملة، أن تعالج الهواجس الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وتلخص هذه الورقة وتحلل استراتيجيات المنسوجات والألبسة التي تم تطويرها في الأردن وفيتنام وكمبوديا. وتطلق توصيات لوضع سياسات صناعية شاملة للقطاع. وبالإضافة إلى ذلك، فإنها توفر إرشادات بشأن إشراك مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة خلال هذه العملية.



اضغط هنا

تاريخ النشر: 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2024

آثار مشروع جر مياه وادي العرب في الأردن في مرحلته الثانية المترتبة على التوظيف والتجارة



اضغط هنا

أطلق مشروع تعميم التوظيف في التجارة والاستثمار رسمياً تقييم الأثر على التجارة والتوظيف في الأردن، وتركز الدراسة على تقييم أثر الاستثمار في البنية التحتية العامة على التوظيف وتوفير توجيهات سياساتية لصانعي السياسات. ويمثل ذلك خطوة إلى الأمام في دعم صنع سياسات قائمة على البيانات لمواءمة سياسات الاستثمار مع استحداث فرص عمل جيدة.

وتسلط الدراسة الضوء على نتائج التوظيف في مشروع جر مياه وادي العرب في مرحلته الثانية، وتعرض كيف يمكن للاستثمارات في البنية التحتية العامة أن تولد فرص عمل وتحسن الظروف الاقتصادية في المجتمعات المحلية.

وتشمل النتائج والتوصيات الرئيسية للدراسة ما يلي:

- استحداث فرص العمل: ساهم مشروع جر مياه وادي العرب في مرحلته الثانية في استحداث وظائف محلية، لا سيما خلال مرحلة بنائه.
- الأثر الاقتصادي: عززت الاستثمارات في البنية التحتية للمياه سبل العيش المحلية والنشاط الاقتصادي المحلي.
- التوجيه السياسي: تقدم الدراسة توصيات واضحة لإدماج أهداف التوظيف في سياسات البنية التحتية بغية تحقيق نتائج توظيف مستدامة ومراعية للنوع الاجتماعي.

تاريخ النشر: 6 كانون الأول/ديسمبر 2024

تأثير سياسات التجارة والاستثمار على العمل المنتج واللائق في الأردن

تلخص الوثيقة آثار السياسات المستمدة من ثلاث دراسات أجراها برنامج تعميم التوظيف في التجارة والاستثمار في الأردن، وتوصيات السياسات الخاصة بكل منها. وتؤكد على أهمية مواءمة السياسات التجارية والاستثمارية مع أهداف التوظيف لمواجهة تحديات سوق العمل والاستفادة من الفرص الاقتصادية في الأردن.

تاريخ النشر: 20 كانون الأول/ديسمبر 2024



اضغط هنا

استكشاف فرص العمل في القطاع الهندسي في الأردن

أصدر برنامج تميم التوظيف في التجارة والاستثمار تقييماً شاملاً لسلسلة القيمة في القطاع الهندسي في الأردن، مع التركيز على قدرته على استحداث وظائف لائقة ودفع التنمية الاقتصادية. وتقدم هذه الوثيقة رؤى حول الاختناقات التي تطال سلسلة القيمة والتوصيات السياساتية لتعزيز القدرة التنافسية ونمو التوظيف الشامل.

وتنظر الدراسة في القطاعات الفرعية للمنتجات والخدمات الهندسية، وتسلط الضوء على مساهماتها في الناتج المحلي الإجمالي، وإمكانات التصدير، واستحداث فرص العمل، مع معالجة التحديات الرئيسية مثل الفجوات في المهارات، والقيود المالية، وأوجه التفاوت بين الجنسين.

وتشمل النتائج والتوصيات الرئيسية للدراسة ما يلي:

استحداث فرص العمل: يوظف القطاع الهندسي جزءاً كبيراً من القوى العاملة في الأردن، مع توفير فرص للنساء والشباب عن طريق سياسات مستهدفة.

إمكانات التصدير: يمكن أن تؤدي الاستفادة من اتفاقيات التجارة الحرة ومعالجة أوجه القصور اللوجستية إلى تعزيز تكامل الأسواق العالمية.

التوجيه السياساتي: تشمل التوصيات مواءمة التعليم مع احتياجات القطاع، وتعزيز اعتماد التكنولوجيا، وتعزيز الاستدامة لضمان النمو الشامل والمستدام.

تاريخ النشر: 20 كانون الأول/ديسمبر 2024





الجزء السابع

لمحة عامة مالية



في العام 2024، دعمت مجموعة متنوعة من مصادر التمويل والشركاء برامج منظمة العمل الدولية في الأردن، مما يعكس التزاماً قوياً بالنهوض بالعمل اللائق والعدالة الاجتماعية والنمو الشامل. وحُصّصت الميزانية الإجمالية للعام بشكل استراتيجي عبر مختلف مسارات التمويل وتصنيفات الشركاء، مما يضمن التنفيذ الفعال للمبادرات التي تتماشى مع أولويات التنمية في الأردن.

ومن حيث تصنيف الشركاء، جاءت الحصة الأكبر من الجهات المانحة متعددة الأطراف، تليها المنظمات الحكومية الدولية التي قدمت 4,629,174 دولار أمريكي، في حين خصصت وكالات الأمم المتحدة 381,440 دولار أمريكي لدعم المبادرات التعاونية. وبلغت مشاركة القطاع الخاص 307,231 دولار أمريكي، مما يعكس تزايد مشاركة الجهات الفاعلة غير الحكومية في الجهود الرامية للتنمية. وساهمت المؤسسات المالية الدولية بمبلغ 179,161 دولار أمريكي، وأضافت الصناديق الاستثمارية المباشرة 92,142 دولار أمريكي لمعالجة الأولويات المستهدفة. وقد سمح مبلغ متواضع ولكن مرن وقدره 2,086 دولار أمريكي من صناديق التبرعات الأساسية لمنظمة العمل الدولية للمنظمة بالتكيف بسرعة مع الاحتياجات الناشئة. وأكدت هذه التدفقات التمويلية معاً على أهمية التعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين في تعزيز العمل اللائق والإنصاف الاجتماعي والنمو المستدام في الأردن خلال عام 2024.

ميزانية عام 2024

صناديق التبرعات الأساسية لمنظمة العمل الدولية (الحساب التكميلي للميزانية العادية)	\$2,086
الصناديق الاستثمارية المباشرة	\$92,142
المؤسسات المالية الدولية	\$179,161
القطاع الخاص	\$307,231
الأمم المتحدة	\$381,440
المنظمات المشتركة بين الوكالات	\$4,629,174
الجهات المانحة متعددة الأطراف والثنائية	\$23,069,384

البريطانية) مساهمات بقيمة 9,370,790 دولار أمريكي عن طريق برنامج استدامة++، مما يؤكد تركيزها على التعافي من جائحة كورونا واستقرار التوظيف. وتلتها ألمانيا التي قدمت مبلغاً وقدره 8,009,045 دولار أمريكي، بينما خصص الاتحاد الأوروبي 4,629,174 دولار أمريكي للنهوض بالأولويات الاجتماعية والاقتصادية الإقليمية. وساهمت الولايات المتحدة الأمريكية بمبلغ 2,354,108 دولار أمريكي، حيث تضافرت جهود وزارة الخارجية ومكتب شؤون العمل الدولية لدعم حقوق العمال والتنمية.

وقدمت هولندا مبلغاً وقدره 2,053,689 دولار أمريكي، وساهمت إيطاليا بمبلغ 859,762 دولار أمريكي، مما يعزز التزاماتهما تجاه خطة التنمية في الأردن. وأظهر القطاع الخاص مشاركته بمبلغ 307,231 دولار أمريكي، بينما خصصت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مبلغ 275,913 دولار أمريكي للنهوض بمبادرات المساواة بين الجنسين. ودعمت النرويج البرامج بمبلغ 246,519 دولار أمريكي، وساهمت مجموعة البنك الدولي بمبلغ 179,161 دولار أمريكي في إعادة الإعمار والتنمية. وأضافت كندا مبلغ 147,424 دولار أمريكي، وتعززت

وجاءت أكبر المساهمات من الصناديق متعددة المانحين التي وفرت 9,370,790 دولار أمريكي، تلتها ألمانيا 8,009,045 دولار أمريكي، ثم الاتحاد الأوروبي 7,229,891 دولار أمريكي. وشملت المساهمات الهامة الأخرى 2,201,553 دولار أمريكي من هولندا، و1,789,614 دولار أمريكي من الولايات المتحدة الأمريكية، و859,762 دولار أمريكي من إيطاليا. وعززت المساهمات المقدمة من النرويج (246,519 دولار أمريكي) وكندا (203,902 دولار أمريكي) ومجموعة البنك الدولي (179,161 دولار أمريكي) قدرة منظمة العمل الدولية على الوفاء بولايتها. وجاءت مساهمات أصغر ولكنها مؤثرة من هيئة الأمم المتحدة للمرأة (275,913 دولار أمريكي) واليونيسف (40,000 دولار أمريكي) وسويسرا (28,757 دولار أمريكي) واليونسكو (14,227 دولار أمريكي) والمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (92,142 دولار أمريكي).

وتعززت ميزانية منظمة العمل الدولية للأردن لعام 2024 عن طريق تحالف من الشركاء الدوليين والمحليين، حيث قادت مجموعة المانحين المتعددين (النرويج وهولندا ووزارة الخارجية والكونغرس والتنمية

دولار أمريكي من وزارة الخارجية النرويجية. وتعززت البرامج التشغيلية بمبلغ 179,161 دولار أمريكي من البنك الدولي و147,424 دولار أمريكي من وزارة التوظيف والتنمية الاجتماعية الكندية. وتعززت الملكية المحلية بمبلغ 92,142 دولار أمريكي من المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، وتدفق التنسيق متعدد الأطراف عن طريق مكتب الصندوق الاستثماري متعدد الشركاء التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (51,300 دولار أمريكي) واليونيسف (40,000 دولار أمريكي). وجاء دعم أصغر ولكنه بالغ الأهمية من الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون (28,757 دولار أمريكي) واليونسكو (14,227 دولار أمريكي) وصناديق التبرعات الأساسية لمنظمة العمل الدولية (2,086 دولار أمريكي).

الملكية المحلية بمساهمة الأردن بمبلغ 92,142 دولار أمريكي عن طريق المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي. وشمل التنسيق متعدد الأطراف 51,300 دولار أمريكي من مكتب الصندوق الاستثماري متعدد الشركاء/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و40,000 دولار أمريكي من اليونيسف، في حين جاء دعم أصغر ولكنه بالغ الأهمية من سويسرا (28,757 دولار أمريكي) واليونسكو (14,227 دولار أمريكي) وصناديق التبرعات الأساسية لمنظمة العمل الدولية (2,086 دولار أمريكي).

وشملت الشراكات المؤسسية التعاونية 275,913 دولار أمريكي من هيئة الأمم المتحدة للمرأة، و272,674 دولار أمريكي من بعثة الاتحاد الأوروبي في الأردن، و246,519



الجزء الثامن

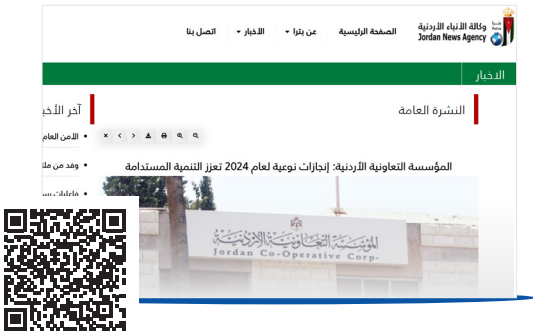
التوعية العامة بعمل منظمة العمل الدولية - منظمة العمل الدولية في وسائل الإعلام



وكالة الأنباء الأردنية (31 كانون الأول 2024)

المؤسسة التعاونية الأردنية: إنجازات نوعية لعام 2024 تعزز التنمية المستدامة:

في عام 2024، أدت منظمة العمل الدولية دوراً رئيسياً في دعم القطاع التعاوني الأردني، لا سيما عن طريق شراكتها مع المؤسسة التعاونية الأردنية. وتعاونت منظمة العمل الدولية في وضع دليل التدقيق التعاوني الاسترشادي ووقعت مذكرة تفاهم لدعم نمو التعاونيات الناشئة. واندرجت هذه المساهمات ضمن جهود أوسع لتحديث التشريعات التعاونية، وتعزيز القدرات، وتعزيز التنمية المستدامة داخل الحركة التعاونية الأردنية. [\(رابط\)](#)



الغد (17 تموز 2024)

المناسبات يبحث مع «العمل الدولية» قضايا عمالية ويعرض أولويات المرحلة القادمة:

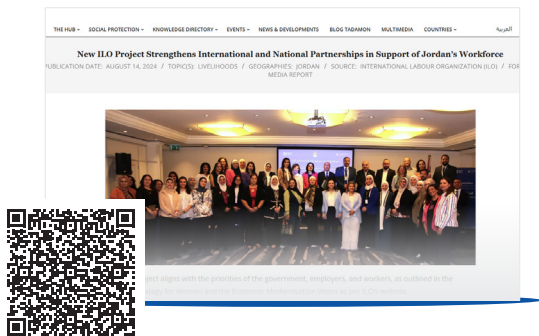
أعادت منظمة العمل الدولية التأكيد على التزامها بدعم الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن خلال اجتماع رفيع المستوى في مقر الاتحاد. وناقش وفد منظمة العمل الدولية، بقيادة نائب المدير الإقليمي بيتر رديميكر ومنسقة مكتب المنظمة في الأردن أمال موافي، قضايا عمالية رئيسية، بما فيها إصلاحات قانون العمل وقانون الضمان الاجتماعي، وحقوق العمال المهاجرين، والجهود الرامية للتنظيم النقابي. ورحبت منظمة العمل الدولية بالأولويات الاستراتيجية للاتحاد، وأشادت بشفافيته وإنجازاته - مثل منصة العقد الموحد - وأعربت عن استعدادها لتقديم الدعم الفني، لا سيما في تعزيز الهياكل النقابية والنهوض بمعايير العمل اللائق في الأردن. [\(رابط\)](#)



ملتقى المنطقة العربية للحماية الاجتماعية (14 آب 2024)

مشروع «المساواة في العمل» يعزز الشراكة الدولية والوطنية نحو الالتزام بدعم قوى العمل في الأردن:

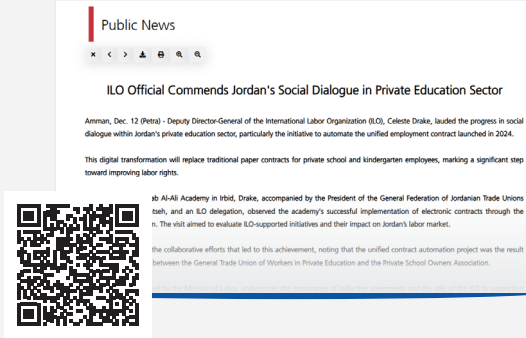
أطلقت منظمة العمل الدولية مشروع «المساواة في العمل» (2024-2027) في إطار برنامج العمل اللائق للمرأة لتعزيز المساواة بين الجنسين والشمولية وبيئات العمل الآمنة في الأردن. ويدعم المشروع، الذي يُنفَّذ بالشراكة مع السفارة النرويجية، الجهود الوطنية التي تتماشى مع الاستراتيجية الوطنية للمرأة ورؤية التحديث الاقتصادي. وتقدم منظمة العمل الدولية الدعم الفني، وتقود الحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين، وتطور أدوات رقمية مثل شفافية الأجور ومنصات العقد الموحد. وتؤكد المبادرة أيضاً على الإصلاح القانوني، وتعزيز اقتصاد الرعاية، ودعم الفئات المستضعفة - بمن فيهم النساء والأشخاص ذوو الإعاقة والعمال المهاجرون - ليحصلوا على عمل لائق ويزدهروا فيه. [\(رابط\)](#)



وكالة الأنباء الأردنية (12 كانون الأول 2024)

مسؤول في منظمة العمل الدولية يشيد بالحوار الاجتماعي في الأردن في قطاع التعليم الخاص:

أدت منظمة العمل الدولية دوراً رئيسياً في تعزيز الحوار الاجتماعي والتحول الرقمي في قطاع التعليم الخاص في الأردن عن طريق دعمها لأتمتة عقد العمل الموحد. وأشادت نائبة المدير العام لمنظمة العمل الدولية، سيليست دريك، بالمبادرة خلال زيارة ميدانية معتبرة إياها خطوة رئيسية إلى الأمام في تعزيز حقوق العمال وضمان الالتزام بمعايير العمل اللائق. وتحل منصة العقود الرقمية، المنفذة عن طريق التعاون بين النقابات العمالية وملاك المدارس ووزارة العمل، والمدعومة من منظمة العمل الدولية محل العقود الورقية وتقلل من الانتهاكات في مكان العمل وتشكل نموذجاً للحوار الفعال القائم على الحقوق في سوق العمل الأردني [\(رابط\)](#).



كاريبان نيوز جلوبال (20 كانون الثاني 2024)

برنامج منظمة العمل الدولية لـ «استدامة المؤسسات التنافسية والمسؤولة» (SCORE) يخطو خطوات إلى الأمام في قطاع الأغذية الزراعية في الأردن:

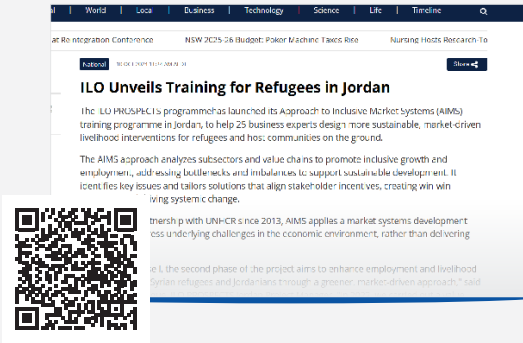
في إطار برنامج آفاق التابع لمنظمة العمل الدولية في الأردن، تم تجريب "برنامج استدامة المؤسسات التنافسية والمسؤولة" في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الأغذية الزراعية لتعزيز الإنتاجية وتحسين ظروف العمل. في شركات مثل شركة الصبيح للصناعات الغذائية، قدمت منظمة العمل الدولية مزيجاً من التدريب الصفي والخدمات الاستشارية في الموقع، مما أدى إلى تحسينات قابلة للقياس في السلامة في مكان العمل والكفاءة التشغيلية واستخدام الطاقة. وتعكس هذه المبادرة دعم منظمة العمل الدولية المستمر للتنمية المستدامة للمؤسسات والعمل اللائق في القطاعات الاقتصادية الرئيسية في جميع أنحاء الأردن [\(رابط\)](#).



ميراج (10 تشرين الأول 2024)

منظمة العمل الدولية تكشف النقاب عن تدريب للاجئين في الأردن:

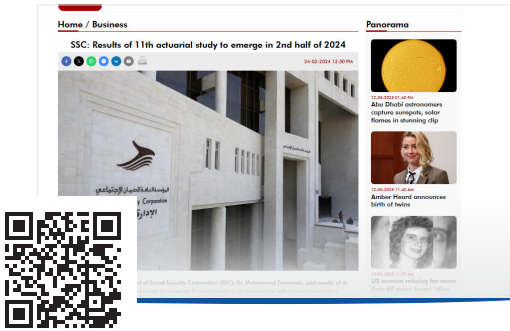
أطلقت منظمة العمل الدولية، في إطار برنامج آفاق، التدريب على نهج نظم السوق الشامل (AIMS) في الأردن لتزويد 25 خبيراً محلياً من خبراء الأعمال بالمهارات اللازمة لتصميم تدخلات مستدامة لكسب العيش مدفوعة بالسوق للاجئين السوريين والمجتمعات المضيفة. ويركز النهج، الذي تم تطويره بالشراكة مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، على تحليل سلاسل القيمة ومعالجة حواجز السوق النظامية لتعزيز النمو الاقتصادي الشامل. ويمزج التدريب بين الجانب النظري والعمل الميداني العملي ويندرج ضمن جهود أوسع للتحويل من المساعدات المباشرة إلى الحلول الهيكلية القائمة على السوق التي تعمل على تحسين فرص العمل وتعزيز العمل اللائق للفئات السكانية المسضعة في الأردن [\(رابط\)](#).



وكالة عمون الإخبارية (24 شباط 2024)

المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي: نتائج الدراسة الاكتوارية الحادية عشرة عشرة ستصدر في النصف الثاني من عام 2024:

تتعاون منظمة العمل الدولية مع المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي الأردنية في دراستها الاكتوارية الحادية عشرة لتقييم الاستدامة المالية لنظام الضمان الاجتماعي الوطني. وكانت الدراسة، التي يفرضها القانون كل ثلاث سنوات، في مرحلة إعداد البيانات، ومن المقرر إصدار النتائج في النصف الثاني من عام 2024. ويهدف الدعم الفني لمنظمة العمل الدولية إلى المساعدة في توجيه إصلاحات السياسات المحتملة لضمان استمرارية خدمات الحماية الاجتماعية على المدى الطويل للأجيال الحالية والمستقبلية من العمال الأردنيين [\(رابط\)](#).





الجزء العاشر

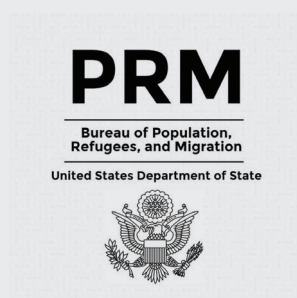
شركاؤنا في التمويل



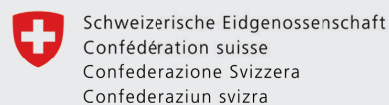
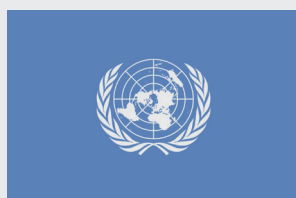
اسم الشريك الممول	ميزانية 2024
النرويج وهولندا ووزارة الخارجية والكونغولث والتنمية البريطانية	9,370,790\$
(KfW) ألمانيا، بنك الائتمان الألماني لإعادة التنمية	8,009,045\$
المفوضية الأوروبية، الإدارة العامة للجوار ومفاوضات التوسع	4,356,500\$
هولندا، وزارة الخارجية	2,053,689\$
الولايات المتحدة الأمريكية، وزارة الخارجية	1,789,614\$
إيطاليا، وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي	859,762\$
الولايات المتحدة الأمريكية، وزارة العمل الأمريكية، مكتب شؤون العمل الدولية، مكتب التجارة وشؤون العمل	564,494\$
القطاع الخاص	307,231\$
هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	275,913\$
بعثة الاتحاد الأوروبي في الأردن	272,674\$
النرويج، وزارة الخارجية	246,519\$
البنك الدولي، البنك الدولي للإنشاء والتعمير	179,161\$
وزارة التوظيف والتنمية الاجتماعية الكندية	147,424\$
الأردن، المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	92,142\$
مكتب الصندوق الاستثماري متعدد الشركاء، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	51,300\$
(منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)	40,000\$
سويسرا، الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون	28,757\$
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة	14,227\$
صناديق التبرعات الأساسية	2,086\$



**Funded by
the European Union**



**Ministry of Foreign Affairs
and International Cooperation**



الجزء الحادي عشر

الملاحق



◀ الملحق الأول: المصادقة على اتفاقيات العمل

بحلول العام 2024، صادق الأردن على 26 اتفاقية لمنظمة العمل الدولية، مما يعكس التزامه بمواءمة قوانين العمل مع المعايير الدولية. ومع ذلك، فإن حالة المصادقة تكشف عن إحراز تقدم ووجود حاجة إلى تحسينات على حد سواء، مع ما يترتب على ذلك من آثار كبيرة على حقوق العمالة والعدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية في المملكة. وصادق الأردن على 7 من أصل 10 اتفاقيات أساسية، وهي ضرورية لضمان حقوق العمالة الأساسية، مما يدل على توافق الأردن مع معايير العمل العالمية، لا سيما في مجالات مثل العمل الجبري وعمل الأطفال وعدم التمييز. وصادق الأردن على 3 من أصل 4 اتفاقيات حول الحوكمة، بما في ذلك الاتفاقية رقم 81 (تفتيش العمل)، والاتفاقية رقم 122 (سياسة التوظيف)، والاتفاقية رقم 144 (المشاورات الثلاثية)، وهي ضرورية لتنفيذ قوانين العمل وإنفاذها بشكل فعال.

وأظهرت وزارة العمل في الأردن التزاماً قوياً بتعزيز معايير العمل عن طريق الإعراب عن اهتمامها بالمصادقة على خمس اتفاقيات عمل دولية رئيسية. وتشمل الاتفاقية رقم 155 (السلامة والصحة المهنية)، والاتفاقية رقم 156 (العمالة ذوو المسؤوليات الأسرية)، والاتفاقية رقم 183 (حماية الأمومة)، والاتفاقية رقم 184 (السلامة والصحة في الزراعة)، والاتفاقية رقم 187 (الإطار الترويجي للسلامة والصحة المهنيين). وقدمت منظمة العمل الدولية الدعم الفني الأساسي طوال العام 2024 لتيسير هذه العملية، والتي من المتوقع أن تسفر عن نتائج إيجابية خلال السنوات القادمة، وتعزز مواءمة قوانين العمل الأردنية مع المعايير الدولية وتعزز أماكن عمل أكثر أماناً وشمولاً.

Type	Convention Number	Convention Name	Date Ratified
أساسية	الاتفاقية رقم 29	اتفاقية العمل الجبري لعام 1930 (رقم 29)	6 حزيران/يونيو 1966
	الاتفاقية رقم 98	اتفاقية حق التنظيم والمفاوضة الجماعية لعام 1949 (رقم 98)	12 كانون الأول/ديسمبر 1968
	الاتفاقية رقم 100	اتفاقية المساواة في الأجور لعام 1951 (رقم 100)	22 أيلول/سبتمبر 1966
	الاتفاقية رقم 105	اتفاقية إلغاء العمل الجبري لعام 1957 (رقم 105)	31 آذار/مارس 1958
	الاتفاقية رقم 111	اتفاقية التمييز (في الاستخدام والمهنة) لعام 1958 (رقم 111)	4 تموز/يوليو 1963
	الاتفاقية رقم 138	اتفاقية بشأن الحد الأدنى لسن الاستخدام لعام 1973 (رقم 138)	23 آذار/مارس 1998
	الاتفاقية رقم 182	اتفاقية أسوأ أشكال عمل الأطفال لعام 1999 (رقم 182)	20 نيسان/أبريل 2000
الحوكمة (الأولوية)	الاتفاقية رقم 81	اتفاقية تفتيش العمل لعام 1947 (رقم 81)	27 آذار/مارس 1969
	الاتفاقية رقم 122	اتفاقية سياسة العمالة لعام 1964 (رقم 122)	10 آذار/مارس 1966
	الاتفاقية رقم 144	اتفاقية المشاورات الثلاثية (معايير العمل الدولية) لعام 1976 (رقم 144)	5 آب/أغسطس 2003
تقنية	الاتفاقية رقم 102	اتفاقية الضمان الاجتماعي (المعايير الدنيا) لعام 1952 (رقم 102)	12 شباط/فبراير 2014
	الاتفاقية رقم 106	اتفاقية الراحة الأسبوعية (التجارة والمكاتب) لعام 1957 (رقم 106)	23 تموز/يوليو 1979
	الاتفاقية رقم 116	اتفاقية مراجعة المواد الختامية لعام 1961 (رقم 116)	4 تموز/يوليو 1963
	الاتفاقية رقم 117	اتفاقية السياسة الاجتماعية (الأهداف والمعايير الأساسية) لعام 1962 (رقم 117)	7 آذار/مارس 1963
	الاتفاقية رقم 118	اتفاقية المساواة في المعاملة (الضمان الاجتماعي) لعام 1962 (رقم 118)	7 آذار/مارس 1963
	الاتفاقية رقم 119	اتفاقية الوقاية من الآلات لعام 1963 (رقم 119)	4 أيار/مايو 1964
	الاتفاقية رقم 120	اتفاقية القواعد الصحية (التجارة والمكاتب) لعام 1964 (رقم 120)	11 آذار/مارس 1965
	الاتفاقية رقم 124	اتفاقية الفحص الطبي للشباب (العمل السري) لعام 1965 (رقم 124)	6 حزيران/يونيو 1966
	الاتفاقية رقم 135	اتفاقية ممثلي العمال لعام 1971 (رقم 135)	23 تموز/يوليو 1979
	الاتفاقية رقم 142	اتفاقية تنمية الموارد البشرية لعام 1975 (رقم 142)	23 تموز/يوليو 1979
	الاتفاقية رقم 150	اتفاقية إدارة العمل لعام 1978 (رقم 150)	10 تموز/يوليو 2003
	الاتفاقية رقم 159	اتفاقية بشأن التأهيل المهني والعمالة (المعوقون) لعام 1983 (رقم 159)	13 أيار/مايو 2003
	الاتفاقية رقم 185	اتفاقية وثائق هوية البحارة (بصفتها المعدلة) لعام 2003 (رقم 185)	9 آب/أغسطس 2004
	اتفاقية العمل البحري لعام 2006	اتفاقية العمل البحري لعام 2006	27 نيسان/أبريل 2016

◀ الملحق الثاني: تعليقات لجنة الخبراء المعنية بتطبيق الاتفاقيات والتوصيات بشأن الأردن

أبدت لجنة الخبراء المعنية بتطبيق الاتفاقيات والتوصيات عدة ملاحظات فيما يتعلق بتطبيق الأردن للمعايير التي صادق عليها. وبموجب اتفاقية المساواة في الأجور لعام 1951 (رقم 100)، توصي اللجنة بمنح "المعيل" الرئيسي في الأسرة علاوة عائلية، سواء كان ذلك الشخص ذكراً أو أنثى، حيث يفترض في الوقت الحاضر أن المعيل الرئيسي هو ذكر. وفيما يتعلق باتفاقية التمييز في الاستخدام أو المهنة (رقم 111)، طلبت اللجنة إلى الحكومة أن تكفل استفادة الرجال والنساء على حد سواء من الإجازة الوالدية، وطلبت إلى الحكومة أن تضاعف جهودها لضمان إدراج تعريف شامل وحظر واضح لكل من أشكال التحرش الجنسي في الاستخدام والمهنة (بالمقابل وبيئة العمل العدائية) في قانون العمل.

وبحلول العام 2024، شاركت اللجنة مع الحكومة خمسة طلبات بشأن الاتفاقيات رقم 100 ورقم 111 ورقم 117 ورقم 122 ورقم 159. وفي عام 2022، أبدت ملاحظات حول الاتفاقيتين رقم 98 ورقم 135 فيما يتعلق بمزاعم بشأن تنفيذ إجراءات مناهضة للنقابات، ضد نقابة المعلمين الأردنيين، وتقدمت اللجنة الثلاثية لشؤون العمل بطلب للحصول على معلومات حول المشاورات بشأن تمكين التمثيل النقابي. وقُدِّم طلب مباشر في عام 2022 يحض على تقديم توصيات منظمة العمل الدولية رقم 204 ورقم 205 ورقم 206 والاتفاقية رقم 190 إلى مجلس النواب. ويُنظر في قضية بشأن الحرية النقابية تتحدى القيود التي يفرضها قانون العمل على حقوق العمالة في التنظيم والمفاوضة الجماعية. ولم يُصادق الأردن على الاتفاقيتين رقم 87 ورقم 154، اللتين تحدان من أعمال حقوق القوى العاملة وتضعفان الحوار الاجتماعي.

الملاحق الثالث: لمحة عامة حول سوق العمل

جراء النزاعات في الأراضي المجاورة بما فيها قطاع غزة والضفة الغربية وسوريا وإسرائيل والعراق ولبنان، يشكل وجود 657,857 لاجئ غير فلسطيني في الأردن¹، ومعدل بطالة مرتفع نسبياً وصل إلى 22.0 في المائة في المتوسط في عام 2023²، و2.5 مليون لاجئ فلسطيني³ خطراً على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وبالتالي على العمل اللائق والعدالة الاجتماعية في الأردن. ويشكل الشباب والنساء الفئات الأكثر استضعافاً في الأردن. وبلغ متوسط معدل البطالة لفئة الشباب (15-24 عاماً) في عام 2023 46 في المائة⁴ بينما بلغ معدل بطالة الإناث 30.7 في المائة⁵.

وبشكل عام، شهد الاقتصاد الأردني نمواً في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2.2 في المائة بالأسعار الجارية في عام 2021، و2.5 في المائة في عام 2022، و2.7 في المائة في عام 2023⁶. ويُعرّف البنك الدولي الأردن بأنه بلد من الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل⁷، حيث تبلغ نسبة الفقر 15.7 في المائة⁸. وبلغ المعدل الإجمالي للنشاط الاقتصادي 34.1 في المائة في عام 2023⁹، وهو رقم يدل على ضعف الاقتصاد. ويعاني الاقتصاد الأردني من عبء كبير بسبب ارتفاع معدل العمل غير المنظم، الذي يضم 55.1 في المائة¹⁰ من إجمالي القوى العاملة. ويظهر عدم التنظيم بشكل أكثر وضوحاً بين الرجال، حيث يعمل 57.7 في المائة¹¹ منهم في وظائف غير منظمة، مقارنة بـ 42.7 في المائة¹² للنساء، مما يشير إلى أن جزءاً كبيراً من القوى العاملة في الأردن يعمل في وظائف منخفضة الإنتاجية ولا يحصلون على الحماية الاجتماعية بما في ذلك الرعاية الصحية والمعاشات التقاعدية وإعانات البطالة. وترسم نسبة العمالة إلى عدد السكان في الأردن صورة قاتمة مماثلة، حيث يعمل 33.5 في المائة¹³ فقط من السكان في سن العمل، بما في ذلك 52.5 في المائة¹⁴ للرجال مقابل 12.1 في المائة¹⁵ للنساء.

ويدل هذا الاتجاه على أن سوق العمل يكافح من أجل توفير فرص عمل منظمة كافية، ولا سيما للنساء. ويمكن أن يعزى معدل العمالة المتواضع إلى عدة عوامل، بما فيها ارتفاع معدلات البطالة، والوظائف غير المنظمة، وتباطؤ القطاع الخاص الذي لا يستحدث فرص عمل بالسرعة اللازمة لاستيعاب القوى العاملة المتنامية. ويعوق هذا النقص في استخدام القوى العاملة - وخاصة القوى العاملة النسائية - النمو الاقتصادي، ويقلل من دخل الأسر المعيشية، ويحد من قدرة البلاد على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

1. (United Nations High Commissioner for Refugees official data, dated 27 February 2025: [Country - Jordan \(unhcr.org\)](https://www.unhcr.org/country/jordan)
2. [Jordan Department of Statistics, 2023](https://www.jordan.gov.jo/Statistics/2023)
3. The United Nations Works & Relief Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA) [webpage](https://www.unrwa.org/), March 2024
4. [Jordan Department of Statistics, 2023](https://www.jordan.gov.jo/Statistics/2023)
5. [Jordan Department of Statistics, 2023](https://www.jordan.gov.jo/Statistics/2023)
6. [Jordan Department of Statistics, 2023](https://www.jordan.gov.jo/Statistics/2023)
7. [World Bank classifications by income level for 2024-25, July 2024](https://data.worldbank.org/indicator/ny.gds.zs?locations=JO)
8. [Jordan Department of Statistics, 2017](https://www.jordan.gov.jo/Statistics/2017)
9. [Jordan Department of Statistics, 2023](https://www.jordan.gov.jo/Statistics/2023)
10. [International Labour Organization, 2023](https://www.ilo.org/public/english/employment/survey/2023)
11. [International Labour Organization, 2023](https://www.ilo.org/public/english/employment/survey/2023)
12. [International Labour Organization, 2023](https://www.ilo.org/public/english/employment/survey/2023)
13. [International Labour Organization, 2023](https://www.ilo.org/public/english/employment/survey/2023)
14. [International Labour Organization, 2023](https://www.ilo.org/public/english/employment/survey/2023)
15. [International Labour Organization, 2023](https://www.ilo.org/public/english/employment/survey/2023)

واستناداً إلى دراسة أجرتها دائرة الإحصاءات العامة الأردنية¹⁶ عام 2015، فإن 10.2 في المائة من الأردنيين العاملين الذين تزيد أعمارهم عن 15 عاماً و10 في المائة من الباحثين عن عمل يعانون من إعاقة. وعلاوة على ذلك، تقل نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة العاملين عن 1 في المائة في القطاع العام و0.5 في المائة في القطاع الخاص¹⁷. وبحلول عام 2025، حصل حوالي 27.8 في المائة¹⁸ من إجمالي القوى العاملة على ما لا يقل عن منفعة واحدة من منافع الحماية الاجتماعية، مما يسلط الضوء على ضرورة اتباع نظام أكثر شمولاً يضمن استفادة أكبر لجميع العمال من الحماية الاجتماعية.

تُبرز أوجه التفاوت بين الرجال والنساء بشكل واضح، حيث يشارك 62.8 في المائة من الرجال اقتصادياً في سوق العمل مقابل 14 في المائة فقط من النساء. ويحتل الأردن المرتبة 126 في المؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين بدرجة 190.646¹⁹، ويحتل المرتبة 125 في المشاركة الاقتصادية والفرص، والمرتبة 124 في التمكين السياسي، والمرتبة 66 في التحصيل العلمي. ويسجل الأردن 14 في المائة²⁰ لمعدل النشاط الاقتصادي للمرأة، وهو أحد أدنى المعدلات في العالم. وعلاوة على ذلك، تميل النساء العاملات إلى التركيز في القطاعات الاقتصادية التي تتماشى مع أدوار مقبولة اجتماعياً وحيث تميل الأجور إلى أن تكون أقل، مع وصول عدد قليل منهن إلى مناصب قيادية. تمثل المشاركة الاقتصادية المحدودة للمرأة فرصة كبيرة لتعزيز النمو الاقتصادي، حيث يظل العديد من النساء الأردنيات، خصوصاً الحاصلات على شهادات عليا، خارج سوق العمل، مما يفتح آفاقاً واسعة للاستفادة من إمكاناتهن الكاملة وزيادة الإنتاجية الوطنية.

¹⁶ Jordan Department of Statistics, 2015.

¹⁷ Handicap International: [Disability & Social Protection in Jordan](#), 2023.

¹⁸ International Labour Organization: [World Social Protection Data Dashboard](#), 2025.

¹⁹ [Global Gender Gap Report](#), 2023.

²⁰ Jordan Department of Statistics, 2023.

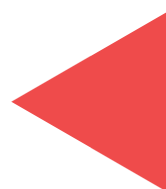
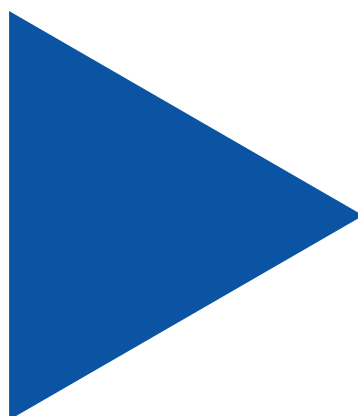


◀ الملحق الرابع: مشاريع التعاون الإنمائي المنفذة في العام 2024

اسم المشروع	ميزانية 2024	الجهة الداعمة
بناء القدرات من أجل بيئة عمل أكثر شمولاً وإنصافاً للعمال والنقابات	\$203,902	كندا، وزارة التوظيف والتنمية الاجتماعية الكندية
الأردن العادل - إعادة الناس إلى كوكب الأرض والازدهار	\$2,086	منظمة العمل الدولية
فرص عمل للباحثين عن عمل من أردنيين ولاجئين عن طريق خدمات التوظيف والعمل اللائق في الصناعات التصديرية	\$272,674	بعثة الاتحاد الأوروبي في الأردن
نحو نظام وطني شامل للحماية الاجتماعية وتسريع فرص العمل اللائق للسوريين والأردنيين من الفئات الهشة	\$6,957,217	المفوضية الأوروبية، الإدارة العامة للجوار ومفاوضات التوسع
مشروع العمالة المكثفة لتحسين البنى التحتية في الأردن (المرحلة السادسة)	\$8,009,045	ألمانيا، بنك الائتمان الألماني لإعادة التنمية (KfW)
نحو اقتصاد أكثر شمولاً عن طريق إيجاد فرص عمل فورية وتطوير المشاريع الصغيرة للاجئين السوريين والمجتمعات المستضيفة في الأردن (المرحلة الثانية)	\$859,762	إيطاليا، وزارة الخارجية والتعاون الدولي
خدمات استشارية تقنية للضمان الاجتماعي في الأردن، بما فيها الدراسة الاكتوارية الحادية عشرة للمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	\$35,987	الأردن، المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي
خدمات استشارية تقنية لتعزيز وتوسيع وإصلاح برامج الضمان الاجتماعي في الأردن، بما في ذلك المراجعة الاكتوارية العاشرة للمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	\$56,155	الأردن، المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي
برنامج متعدد البلدان للتغير المناخي، إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة، والتقاطع الاجتماعي	\$51,300	مكتب الصندوق الاستئماني متعدد الشركاء، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
صندوق استدامة++ - التنظيم وتوسيع نطاق التغطية	\$9,370,790	النرويج، هولندا، المملكة المتحدة
عمل أفضل الأردن - ميزانية إيرادات وزارة العمل الأمريكية	\$51,450	وزارة العمل الأمريكية
ميزانية الإيرادات - عمل أفضل في الأردن	\$2,198	القطاع الخاص
ميزانية الإيرادات - عمل أفضل	\$969	القطاع الخاص
ميزانية الإيرادات - عمل أفضل في الأردن	\$252,614	القطاع الخاص
آفاق - تحسين آفاق المجتمعات المضيفة والنازحين قسراً في الأردن (المرحلة الثانية)	\$369,513	هولندا، وزارة الخارجية
آفاق - وظائف وتعليم شامل للاجئين والمجتمعات المضيفة في الأردن	\$1,832,040	هولندا، وزارة الخارجية
النهوض بالعمل اللائق للمرأة لتحقيق التنمية الاقتصادية - الأردن	\$6,038	النرويج، وزارة الخارجية
المساواة في العمل: نحو قوى عاملة آمنة وشاملة في الأردن	\$240,481	النرويج، وزارة الخارجية
برنامج الهجرة العادلة الإقليمي في الشرق الأوسط (FAIRWAY)	\$28,757	سويسرا، الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون
التعاون لإشراك الشباب والمراهقين وتزويدهم بمهارات البحث عن عمل وقابلية التوظيف	\$40,000	منظمة الأمم المتحدة للطفولة
وظائف لائقة للتراث الثقافي	\$14,227	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
تعزيز العمل الإنتاجي والعمل اللائق للمرأة في مصر والأردن وفلسطين - بتمويل سويدي	\$275,913	هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
تنظيم دخول اللاجئين والمجتمعات المضيفة في الأردن إلى سوق العمل المنظم (المرحلة الثالثة)	\$1,789,614	الولايات المتحدة الأمريكية، وزارة الخارجية
دعم مشروع الخدمات البلدية والتكيف الاجتماعي (MSSRP) لتقييم ورصد وزيادة كثافة اليد العاملة في استثماراته الرأسمالية	\$179,161	البنك الدولي، البنك الدولي للإنشاء والتعمير
المجموع	\$30,901,893	



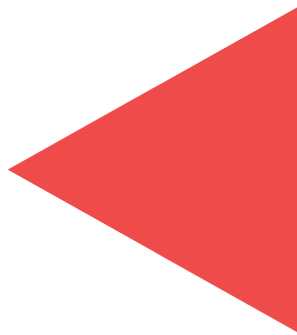
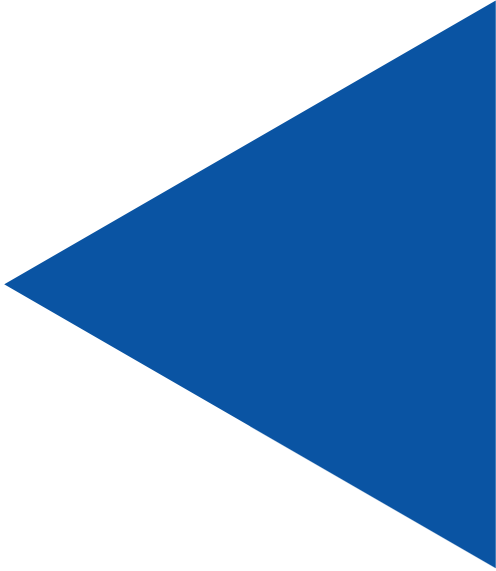






التقرير السنوي لأردن 2024

موجز تنفيذي لبرنامج منظمة العمل
الدولية في المملكة الأردنية الهاشمية
ضمن إطار التعاون الإنمائي



منظمة
العمل
الدولية



التقرير السنوي للأردن 2024

مكتب منظمة العمل الدولية في الأردن

عبدون الجنوبي، شارع تيسير النعناع، بناء رقم 63
ص.ب: 111183-83120
عمّان - الأردن

البريد الإلكتروني: amman@ilo.org
الهاتف: +962 (6) 565 3991